البابُ الثَّاني: في المعمولِ

اعلم أوَّلاً أنَّ الألفاظَ الموضوعةَ إذا لَمْ تقعْ في التركيبِ لَمْ تكنْ معمولةً كما لا تكونُ عامِلةً، وإن وقعتْ فيهِ فعلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأولُ: ما لا يكونُ معمولاً أَصلاً، .....

(**الباب الثاني**[1]): الباب الثاني من الأبواب الثلاثة[2]، أي الذي عهد جزءاً من الرسالة، ووقع في المرتبة الثانية من الأجزاء الثلاثة للرسالة (**في المعمول**) كائن في بيان أحوال المعمول[3]، أو كائن في تحصيل إدراكات أحواله.

(**اعلم أولاً**) قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة أحوال المعمول وإدراكات أحواله (**أن الألفاظ الموضوعة**) الألفاظ التي وضعت لمعنى، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً (**إذا لم تقع في التركيب**) تلك الألفاظ إذا لم تقع مع الغير بحيث تكون جزءاً من التركيب كألفاظ المعدودة من الأسماء والحروف (**لم تكن معموله**) لعدم العامل (**كما لا تكون**) الألفاظ (**عاملة**) الألفاظ الغير الواقعة في التركيب لم تكن معمولة لعدم العامل ولا عاملة لعدم المعمول (**وإن وقعت فيه**) في التركيب (**فهي**) الألفاظ (**على ثلاثة أقسام**).

(**القسم الأول: ما لا يكون معمول أصلاً**) لا بالأصالة ولا بالتبعية، ولا بالقيام بالنيابة، أي لا يكون له إعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً لعدم مقتضيه، وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه .

---

(١) لما فرغ المصنف من بيان العامل وأنواعه وأقسامه شرع في بيان المعمول في الباب الثاني.

(٢) وهي: العامل، والمعمول، والعمل: أي الإعراب.

(٣) من المرفوعيّة والمنصوبيّة والمجروريّة والمجزوميّة، ومن الأمور العارضة للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وغير ذلك.

وهو اثنان:

الأوّلُ: الحرفُ مطلقاً. والثَّاني: الأمرُ بغيرِ اللام عندَ البصريِّينَ، فإنّهُ لَمَّا حُذفَ عنهُ حرفُ المضارعةِ التي بسببها صارَ المضارعُ مشابهاً للاسمِ فأُعرِبَ وعملَ فيهِ خرجَ عن المشابهةِ فعادَ إلى أصلهِ وهوَ البناءُ، وقالَ الكوفيّونَ: هو معربٌ مجزومٌ بلامٍ مُقدرةٍ.

والقسمُ الثَّاني: ما يكونُ معمولاً دائماً.

(**وهو**) ما لا يكون معمولاً أصلاً (**اثنان : الأول الحرف مطلقاً**) عاملاً أو لا بالاتفاق (**والثاني: الأمر بغير اللام**[1] **عند البصريين**) حكم بأنه غير معمول (**فإنه**) الأمر (**لما حذف عنه حرف المضارعة**[2] **التي بسببها صار المضارع مشابهاً للاسم**) مشابهة تامة على ما مرّ (**فأعرب وعمل فيه**) في المضارع (**خرج عن المشابهة**) لاسم الفاعل (**فعاد إلى أصله، وهو البناء**) أي عاد المضارع المخاطب بعد صيرورته إلى أصله الذي هو الماضي لزوال حرف المضارعة التي زيدت على ماضيه عند الجعل مضارعاً، وأصل ذلك الماضي حكمه البناء؛ لأن الماضي هو أحد المثبتات (**قال الكوفيون**) في الأمر بغير اللام (**هو معرب مجزوم بلامٍ مقدرةٍ**) منوية، وهي منسيّة عند البصريين، أي لا تنفك عن المعمولية معرباً أو مبنيًّا لوجود موجبه، ولهذا قالوا هو (**الأمر بغير اللام**) موقوف لا مجزوم .

(**والقسم الثاني**) من الأقسام الثلاثة (**ما يكون معمولاً دائماً**) يكون له إعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً لوجود مقتضيه.

---

(١) متى أطلق لفظ الأمر في هذا الفن (علم النحو) فإنه يراد به الأمر بغير اللام، فقول المصنف بغير اللام قيد تحقيقي.

(٢) وهي التاء هنا .

وهو اثنانِ أيضاً: الأولُ الاسمُ مطلقاً حتى حُكِمَ على أسماءِ الأفعالِ بأَنَّها مرفوعةُ المحلِّ على الابتداءِ وفاعِلهَا سادٌّ مسدَّ الخبرِ أو منصوبةُ المحلِّ على المصدريَّةِ، وإِنْ قالَ بعضهم: لا محلَّ لَهَا من الإعراب لِكونها بمعنى الفعلِ وعلى ضميرِ الفصلِ، .....

(**وهو اثنان أيضاً: الأول الاسم مطلقاً**) معرباً أو مبنيًّا (**حتى حكم على أسماء الأفعال**) بأن لها محلاً من الإعراب ، قال الدماميني في شرح المفتي عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة "أنها معمولة لها محل من الإعراب، واختلفوا في تعيينه" فحكم (**بأنها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها**) فاعل أسماء الأفعال (**ساد مسد الخبر**) أي قائم مقام الخبر، كما في قائم الزيدان ، واختاره ابن الحاجب في إيضاح المفصل[1] لأنها أسماء مجردة عن العوامل اللفظية، فوجب أن يحكم بالابتداء .

(**أو**) حكم على الأسماء الأفعال بأنها (**منصوبة المحل على المصدرية**) بأنها مفعول مطلق[2] لفعل محذوف .

(**وإن قال بعضهم**) بعض النحاة : وهم المحققون في نقل ابن مالك، وهم الجمهور عند ابن هشام، وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضي[3]، وقال الدماميني: "هذا مذهب الأخفش"[4] (**لا محل لها من الإعراب لكونها بمعنى الفعل**) على ما هو المختار(و) حكم(**على ضمير الفصل**)سمي بضمير فصل؛لأنه يفصل بين ركني الجملة

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/ ٢٨٩-٢٩٢)، ونتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٩٤)، والمخطوط، ورقة (٧٤/ أ).

(٢) المفعول المطلق: هو مصدر منصوب، مأخوذ من لفظ الفعل الذي قبله ، وسمي مطلقاً لصدق المفعول عليه ، وهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات.

(٣) نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٩٤)، والمخطوط، ورقة (٧٤/ أ).

(٤) انظر: نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٩٤)، والمخطوطة، ورقة (٧٤/ أ)، وامتحان الأذكياء للبركوي (١٠٤-١٠٥).

نحو: كانَ زيدٌ هو القائمُ بالحرفيةِ، خلافاً لبعضهم: يقول أنّهُ اسمٌ لا محلَّ لهُ من الإعرابِ وأَمّا اللامُ الداخلةُ على الصفاتِ فقالَ بعضُهم: أنّها حرفٌ كغيرها.

أي بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ أو خبر، إذا كان معرفة، أو فعل تفضيل مستعمل بمن دخل عليها النواسخ، وسماه البصريون فصلاً لفصل المذكور، وسماه الكوفيون عماداً من عماد البيت لكونه حافظاً لما بعده على الخبرية لا يسقط عنها، كالعماد للبيت يحفظه من السقوط.

قال بعض العلماء : يأتي ضمير الفصل في الكلام لتحقيق فائدتين؛ وهما: التأكيدُ والحصر [1] (**نحو كان زيدٌ هو القائمُ**) حكم على ضمير الفصل (**بالحرفية**) لدلالة الضمير المنفصل على معنى غير مستقل، وهو رفع التباس الخبر (**خلافاً لبعضهم**) وهم بعض البصريين .

(**يقول**) ذلك البعض (**إنه**) ضمير الفصل (**اسم لا محل له من الإعراب**).

قال المصنف في الامتحان : "هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم"[2]، ولما كان السابق [ضمير الفصل] اسماً واللاحق [وهو اللام الداخلة على الصفات] حرفاً نبه على المغايرة بتغيير الأسلوب، فقال :(**وأما اللام الداخلة على الصفات**) اسم الفاعل والمفعول، والجمع بالنظر إلى الأنواع والأفراد (**فقال بعضهم**) وهما المازني والأخفش[3] (**أنها حرف**) لاسم موصول (**كغيرها**) تلك اللام، فلا تكون معمولاً أصلاً .

---

(١) لضمير الفصل نوعين من الإعراب :

الأول : على أنه ضمير فصل مبني لا محل له من الإعراب، نحو : كان زيد هو القائمَ.

الثاني : على أنه ضمير له محل من الإعراب، نحو : كان زيد هو القائمُ .

(٢) امتحان الأذكياء للبركوي (١٠٥).

(٣) فإنهما أنكرا الألف واللام الموصولة، وجعلا الألف واللام اسمي الفاعل والمفعول، أيضاً حرف تعريف كاللام الداخلة على الصفة المشبهة، فإنها حرف تعريف.

انظر: نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٩٥).

وقالَ أكثرهُمْ: هي اسمُ موصوفٍ بمعنى الذي والتي أعطى إعرابُها لما بعدها لما انتقلَ من الفعليةِ إلى الاسميَّةِ، فأصلُ جاءني الضاربُ زيداً، جاءني الذي ضربَ زيداً.

فالأوَّلُ معمولٌ، والثَّاني غيرُ معمولٍ فلما غيرَ هذا الكلامُ صارَ الأولُ في صورةِ الحرفِ، والثَّاني في صورةِ الاسمِ فانعكس الحكمُ ترجيحاً لجانبِ اللفظِ على جانبِ المعنى في الإعرابِ الذي هُوَ حكمٌ لَفظيٌّ.

(**وقال أكثرهم**) من النحويين [1] غير المازني والأخفش ومن تبعهم (**هي اسم موصول**) لا حرف (**بمعنى الذي**) (**أو التي**) في المؤنث ، فتكون في يكون معمولاً دائماً (**أعطي إعرابها**) أعطي إعراب تلك اللام الموصولة (**لما بعدها**) للصفات التي بعدها (**لما انتقل**) لانتقال ما بعدها (**من الفعلية إلى الاسمية**) انتقل إعرابه إلى مدخوله (**فأصل جاءني الضاربُ زيداً ، جاءني الذي ضرب زيداً**) مثال الأول للمعمول ، والثاني لغير المعمول .

(**فالأول**) الذي (**معمول**) لكون فاعل جاءني (**والثاني**) ضرب (**غير معمول**) لكونه ماضياً (**فلما غير الكلام هذا**) بأن غير الذي إلى صورة اللام، وضرب إلى ضارب، وقيل: جاءني الضارب (**صار الأول**) الذي (**في صورة الحرف**) حرف التعريف؛ وهو اللام (**والثاني**) ضرب (**في صورة الاسم**) اسم الفاعل (**فانعكس الحكم**) بأن انتقل الإعراب المحلي من الأول إلى الثاني، وصار لفظيًّا لعدم المانع فيه كما في الأول (**ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى في الإعراب الذي هو حكم لفظي**).

---

(١) ومنهم بعض البصريين.

انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (١٠٥).

والثَّاني الفعلُ المضارعُ.

والقسمُ الثَّالثُ: ما كانَ الأصلُ فيهِ أَنْ لا يكونَ معمولاً لكن قد يقعُ موقعَ القسم الثَّاني فيكونَ معمولاً، وهو اثنان أيضاً: الأولُ الماضي: فإنَّهُ إذا وقعَ بعدَ أنْ المصدريَّةِ يحكمُ على محلِّهِ بالنصبِ وإذا وقعَ بَعدَ الجازمِ شرطاً أَو جزءاً يُحكم على محلّهِ بالجزمِ لظهورِ ذلكَ الإعرابِ في المعطوفِ، نحو: أَعجبني أنْ ضربتَ وتقتلَ، وأنْ ضربتَ وتقتلْ ضربتكَ وأقتلْ.

(والثاني) في الاثنين، وهو ما يكون معمولاً دائماً (الفعل المضارع) مطلقاً، اتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد أم لا؛ لأنه بعد الوقوع بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم والناصب، أو الوقوع موقع الاسم .

(والقسم الثالث) من الأقسام الثلاثة التي تقع في التركيب، وهو (ما كان الأصل فيه أن لا يكون) ذلك اللفظ (معمولاً، لكن يقع موقع القسم الثاني) لكي يقع موقع ما يكون معمولاً (فيكون معمولاً) لوقوعه موقوع القسم الثاني .

(وهو) القسم الثالث (اثنان أيضاً) كالقسم الثاني (الأول: الماضي فإنه إذا وقع بعد أن المصدرية يحكم على محله) الماضي (بالنصب، وإذا وقع بعد الجازم) حال كونه (شرطاً أو جزاء) بدون الفاء، إذ به يعتبر الجزم في محل الجملة (يحكم على محله) الماضي (بالجزم لظهور الإعراب في المعطوف) الفعل الذي عطفت على ذلك الماضي وظهور فيه (نحو: أعجبني إن ضربت) أنت (وتقتَلَ) بالنصب عطفاً على ضربت المنصوب محلًّا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظاً (وإن ضربتَ وتقتلْ) بالجزم عطفاً على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطاً (ضربتكَ واقتلْ) بالجزم عطفاً على ضربتك المجزوم جزاء.

وفي غيرِ هذينِ الموضوعينِ لا يكونُ معمولاً.

والثاني الجملةُ، وهي على قسمين:

فعليَّةٌ: وهي المركبةُ من الفعلِ لفظاً أو معنى وفاعِلِهِ.

(**وفي غير هذين الموضعين**) في غير بعد أن المصدرية وبعد الجزم (**لا يكون معمولاً**) لعدم مقتضى الإعراب، أي لا يكون معمولاً لعدم قيامه مقام ما يكون معمولاً.

(**والثاني**) من الاثنين، وهو أن يكون الأصل فيه أن لا يكون معمولاً، وقد يقع في موقع المعمول فيكون حينئذ معمولاً على حذف الأصل .

(**الجملة**) إن الأصل في الجملة أن تكون على نوعين: جملة اسمية ، وجملة فعلية؛ لأن المركب المشتمل على المسند والمسند إليه يأتي من اسمين، أو من فعل واسم، فإذا بدأت الجملة باسم تسمى اسمية، وإن بدأت الجملة بفعل تسمى فعلية.

(**وهي**) الجملة (**على قسمين** [1]) القسم الأول (**فعلية؛ وهي المركبة من الفعل لفظاً أو معنى**) ما يفهم منه معنى فعل (**وفاعله**) ومن فاعله أي مرفوعة فاعلاً أو نائبه، أو اسم باب كان أو كاد.

---

(١) الجملة على ما اختاره صاحب اللباب والمصنف تنقسم إلى :

أ- جملة فعلية : تعريفها كما ورد في المتن .

ب- جملة اسمية : تعريفها كما ورد في المتن .

والجملة على ما ذهب إليه الجمهور - وهو المتداول المشهور- تنقسم إلى :

جملة فعلية : وهي ما كان جزؤه الأول فعلاً ولو تقديراً.

جملة اسمية : وهي ما كان جزؤه الأول اسماً.

والجملة على ما اختاره المصنف في الامتحان تنقسم إلى :

أ- جملة فعلية . ب- جملة اسميّة . جـ- جملة ظرفية .

والجملة على ما ذهب إليه الزمخشري تنقسم إلى :

أ- جملة فعلية ب- جملة ظرفية ج- جملة شرطية د- جملة اسميّة .

نحـو: ضربَ زيـدٌ، وإن تكرمنـي أكرمُـكَ، وهيهـاتَ زيـدٌ، وأقـائمٌ الزيدانِ؟، وأفي الدارِ زيدٌ؟.

واسـميَّةٌ: وهـي المركبـةُ مـن المبتـدأِ والخـبرِ أو مـن اسـمِ الحـرفِ العامِـلِ وخبرِه، نحو: زيدٌ قائمٌ، وأنَّ زيداً قائمٌ.

فإن أُرِيدَ بالجملةِ لفظُها فلابُدَّ لهُ مِنْ إعرابٍ لكونه في حكمِ الاسمِ المفردِ حتى يجوزُ وقوعُها في كلِّ ما وقعَ فيهِ فتقَعُ مبتدأً وفاعلاً وغيرَ ذلكَ، نحو: زيدٌ قائمٌ؛ جملةٌ اسميَّةٌ أي هذا اللَّفظُ.

(نحو : ضربَ زيدٌ) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بدون أداة شرط (وإن تكرمني أكرمكَ) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بأداة الشرط (وهيهات زيدٌ) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق من اسم الفعل (وأقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق (وأفي الدار زيدٌ) مثل لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق، وهو الجار والمجرور حال كونه ظرفاً .

(واسمية) معطوف على قوله فعلية، أي القسم الثاني جملة اسمية (وهي المركبة من المبتدأ والخبر ، أو من اسم الحرف العامل وخبره) مثل الحروف المشبهة وما يلحق بها من لا لنفي الجنس، ومن إلا في المستثنى المنقطع، ومثل الحرفين لمشبهين بليس ، وقوله (نحو: زيد قائمٌ) مثال للجملة الاسمية تتركب من المبتدأ والخبر (وأنَّ زيداً قائمٌ) مثال لما يتركب من اسم الحرف العامل وخبره .

(فإن أريد بالجملة لفظها) مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلا بد له) للفظها (من إعراب، لكونه في حكم الاسم المفرد) لكونه مأوَّلًا به (حتى يجوز وقوعها) الجملة التي أريد بها اللفظ (في كل ما وقع) الاسم المفرد (فيه، فتقع) تلك الجملة (مبتدأً وفاعلاً ونائبه، وغير ذلك) من المفعول، واسم باب كان وأن، وغير ذلك (نحو: زيدٌ قائمٌ جملة اسمية، أي هذا اللفظ) جملة اسمية.

وَمنهُ مقولُ القولِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾[البقرة:١٣].
وَكذا إنْ أُرِيدَ معنىً مصدريٌّ إما بواسطةِ أَنَّ، أَو أَنْ أَو ما المصدريتينِ، كقولكَ: بلغني أَنَّكَ قائمٌ، وكقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤]، أو بغيرها نحو الجملةِ التي أُضِيفَ إليها كقوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] أي يومَ نَفعِ صدقِ الصادقينَ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس:١٠] أي إنذارك وعدمُ إنذارك، ونحو: تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أنْ تراهُ؛ أَي سَماعُكَ.

(ومنه) مما أريد به اللفظ (مقول القول) جملة محكية بالقول (نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾[البقرة:١٣]) (وكذا) كما أريد به لفظها في لزوم الإعراب (إن أريد بها) بالجملة (معنى مصدري، إما بواسطة أنَّ) المشددة المفتوحة (أو أنْ أو ما المصدرتين) صفة للمخففة من المشددة وما (كقولك : بلغني أَنَّكَ قائم) مثال لما أريد بها المعنى المصدري بواسطة أنَّ (وكقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤]) مثال لما أريد بها المعنى المصدري بتأويل المصدر بأنْ (أو) أريد بها المعنى المصدري (بغيرها) بلا واسطة، أي بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التي أضيف إليها) وقعت مضافة إليها(كقوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة:١١٩]) أي يوم نفع صدق الصادقين (ونحو: قوله تعالى : ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس:١٠]) أي إنذارك وعدم إنذارك ، وسواء اسم بمعنى الاستواء، فهو اسم مصدر (ونحو : تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه؛ أي سماعُكَ) وهو قول المنذر حين رأى المعيدي[1] واستحقره لقصر قامته وقبح وجهه، وقد بلغ إليه من كلامه ما يعجبه[2].

---

(١) المعيدي: منسوب إلى معيد، تصغير معد على طريق الترخيم، بحذف تشديد الدال استثقالاً له مع ياء التصغير .

(٢) وهو مثل لمن خبره خير من رؤيته .

وهذا الأخيرُ مقصورٌ على السَّماعِ وفي غيرِ هذينِ الموضعينِ لا يكونُ لهُ إعرابٌ إلاَّ أنْ تقعَ خبراً لمبتدأ، نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ.

أَو لبابِ أنَّ، نحو: إنَّ زيداً قامَ أبوهُ فتكونُ مرفوعةَ المحلِ، أو لبابِ كانَ، نحو: كانَ زيدٌ أبوهُ عالمٌ، أو لباب كادَ نحو: كادَ زيدٌ يخرجُ، أو مفعولاً ثانياً لبابِ عَلِمَ، نحو: عَلِمَ زيدٌ عمراً أَبُوهُ قائمٌ.أو ثالثاً لبابِ أَعْلَمَ، نحو: أَعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً أبوهُ قائمٌ. أو معلقاً عنها.

(وهذا الأخير) مثل تسمع (مقصور على السماع) من أهل اللغة، ولا يقاس عليه غيره بخلاف ما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضعين) اللذين أريد بالجملة في أحدهما لفظها، وفي الآخر معنى مصدري (لا يكون له) للواقع في ذلك الغير (إعراب إلا أن تقع) الجملة (خبر المبتدأ،نحو:زيدٌ أبوهُ قائمٌ) مثال للجملة الاسمية (أو خبر لباب إن، نحو : إنَّ زيداً قامَ أبوهُ) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبر لهما ، أي للمبتدأ ولخبر باب إنَّ (مرفوعة المحلِّ) على الخبرية لمقتضى الإعراب.

أو تقع الجملة خبراً (لباب كانَ، نحو: كانَ زيدٌ أبوهُ عالمٌ) فإن أبوهُ عالمٌ جملة اسمية منصوبة محلًّا على أنها خبر لكان (أو) تقع الجملة خبراً لباب (كادَ) لباب أفعال المقاربة (نحو : كادَ زيدٌ يخرجُ) (أو) تقع الجملة (مفعولاً ثانياً لباب علم) للأفعال المتعدية إلى مفعولين (نحو: علمَ زيدٌ عمراً أبوهُ قائمٌ) (أو) تقع الجملة مفعولاً (ثالثاً لباب أعلمَ، نحو: أَعَلِمَ زيدٌ عمراً بكراً أبوهُ قائمٌ) (أو) تقع الجملة (معلقاً عنها) معلق العامل "نائب الفاعل" عن الجملة بسبب تصدرها ماله صدر الكلام، وهو الاستفهام والنفي ولام الابتداء ، ومعنى التعليق: تعذر وصول العامل في اللفظ إلى المعمول لأجل تصدر الاستفهام والنفي ولام الابتداء على الجملة المعمول بها [1].

---

(١) انظر: حل المعاقد شرح قواعد الإعراب لأحمد بن محمد (١٢).

نحو: عَلِمْتُ أقائمٌ زيدٌ. أو حالاً، نحو: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ. أو جواباً لشرطٍ جازمٍ بعد الفاءِ أو إذا، نحو: إن تكرمني فأنتَ مكرمٌ فتكون مجزومةُ المحلِ.

(**نحو : علمتُ أقائمٌ زيدٌ**) فإن أقائمٌ زيدٌ إما اسمية إن جعل قائمٌ خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر، وإما فعلية إن جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله سد مسد الخبر ، وعلى التقديرين فالجملة منصوبة المحل على أنها مفعول علم، لكون هذه الجملة معلقاً (**أو حالاً**) واقعة حالاً (**نحو: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ**) ثم فصل محل الكل بقوله (**فتكون**) الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان إلى الحال (**منصوبة المحل**) لوقوعها في موقع المنصوبات .

لما فرغ المصنف من بيان الجملة أو الجمل التي تقع مرفوعة ومنصوبة، شرع في بيان الجملة أو الجمل الواقعة مجزومة، فقال:

(**أو**) تقع الجملة (**جواباً لشرط جازم بعد الفاء**) لشرط مضاف إلى جازم لا موصوف له، وجازم لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو محلًّا، أو مقرونة بالفاء[1] الظاهرة أو المقدرة الداخلة على تعاقب الجزاء على الشرط الرابط بينهما لمباعدة الجزاء بعدم إمكان التأثير فيه، وعدم صلاحيته للشرطية عن الشرط، سواء كانت واجبة الدخول أو لا (**أو**) تقع الجملة بعد (**إذا**) التي للمفاجأة الداخلة على ترتيب ما بعدها سريعاً جدّاً على ما قبلها، وقيدت بالمفاجأة لأن إذا الشرطية لا تكون جواباً للشرط لأنها مختصة بابتداء الكلام، وإذا الفجائية مختصة بالجملة الاسمية لا تحتاج إلى جواب، وتقع في الابتداء ومعناها الحال[2]، وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط؛ لأن معناها ينبئُ عن حدوث أمر بعد أمر ، ففيها معنى الفاء التعقيبية (**نحو : إن تكرمني فأنت مكرم**) إذاً أنت مكرم، مثال لجملة وقعت بعد الفاء أو إذا (**فتكون مجزومة المحل**).

---

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (٢/ ٧٧).

(٢) انظر: قواعد الإعراب لابن هشام (١٥)، حل المعاقد شرح قواعد الإعراب لأحمد بن محمد (٤٥).

أَو صفةً لنكرةٍ، نحو: جاءني رجلٌ أبوهُ قائمٌ، أو معطوفةً على مفردٍ، نحو: زيدٌ ضاربٌ ويقتلُ. أَو جملةً لها محلٌّ من الإعرابِ، نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ وابنهُ قاعدٌ. أَو بدلاً من أحدِهما.

لما فرغ المصنف من بيان الجملة التي وقعت موقع المعمول بالأصالة، شرع في بيان ما وقعت موقع المعمول بالتبعية، فقال:

(**أو**) تكون الجملة (**صفة لنكرة** [1]، **نحو: جاءني رجلٌ أبوهُ قائمٌ**) فإن أبوهُ قائمٌ جملة اسمية مرفوعة محلًّا على أنها صفة لرجل، ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد (**أو**) تكون الجملة (**معطوفة على مفردٍ**) ليس بجملة (**نحو : زيدٌ ضاربٌ ويقتلُ**) فإن جملة يقتل معطوفة على ضارب ، لكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلها مرفوعاً .

(**أو**) تكون الجملة المعطوفة على (**جملة لها محل من الإعراب**) من الجمل السابقة (**نحو : زيدٌ أبوهُ قائمٌ وابنهُ قاعدٌ**) فإن جملة ابنه قاعدٌ معطوفة على جملة أبوهُ قائمٌ لوقوعها خبر للمبتدأ يكون لها إعراب، وكذا يكون للمعطوف عليها إعراب (**أو**) تقع (**بدلاً من أحدهما**) أي إما من المفرد أو من الجملة التي لها محل من الإعراب، فمثال البدل من المفرد قوله تعالى :﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣]، فإن جملة هذا إلا بشر بدل من النجوى، وهو مفرد منصوب تقديراً على أنه مفعول به صريح لأسروا[2]، ومثال البدل من الجملة التي لها محل من

---

(١) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة، أي لا تقع الجملة إلا صفة لنكرة؛ لأن الجملة في حكم النكرة لكونها لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لإفادة فرد مجهول، فلا بد من المطابقة بين الصفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً.

(٢) هذا على رأي الكوفيين، فمحلها النصب لأن البدل المفسر في إعراب المفسر، وإعرابه النصب على أنه مفعول به صريح، أما عند الجمهور فجملة هذا إلا بشراً لا محل من الإعراب.
انظر: حاشية على نتائج الأفكار: علي رضا بن يعقوب الطربزوني، ورقة (٧٨/ ب)، ونتائج الأفكار : مصطفى حمزة (١٠٠).

أو تأكيداً للثانيةِ. أَو بياناً لها على رأيٍ فيكونُ إعرابُها على حسَبِ إعرابِ المتبوعِ فظهرَ من هذهِ الجملةِ أنَّ الجملةَ قسمانِ: قسمٌ في تأويلِ المفردِ فيكون لَهُ إعرابٌ في كلِ موضعٍ وذلكَ أيضاً قسمانِ: ما أُريدَ بهِ لفظهُ وما أُريدَ به معنىً مَصدرِيٌّ، وقسمٌ من الجملةِ لا يكونُ في تَأْويلِ المفردِ .....

الإعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦] فإن جملة لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم أأنذرتهم، وهي جملة لها محل من الإعراب لوقوعها في محل خبر إن الذين .

(**أو تأكيداً**) أو تقع الجملة تأكيداً لفظيًّا لا معنويًّا (**للثانية**) للجملة التي لا محل لها من الإعراب فقط لا للمفرد ، فمثال الجملة الفعلية نحو : زيد ضربَ ضربٌ، ومثال بدل الجملة الاسمية نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ .

(**أو بياناً لها**) للثانية لخفائها، والتي هي جملة لا محل لها من الإعراب ، هذا (**على رأي**) رأي أهل المعاني [1]، وقال ابن هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق بينه –البيان– وبين البدل: "أنه لا يكون جملة ولا تابعها لها كالنعت، بخلاف البدل" [2].

(**فيكون إعرابها**) الجملة التي كانت عطف بيان أو تأكيد أو بدلاً أو معطوفاً أو صفة (**على حسب إعراب المتبوع**) رفعاً ونصباً وجرًّا وجزماً (**فظهر من هذه الجملة**) مجموع ما ذكر من قوله، فإنه أريد بها لفظها إلى هنا [3] (**أن الجملة قسمان : قسم في تأويل المفرد**) في حكم المفرد (**فيكون له إعراب في كل موضع**) على حسب اقتضاء العامل كالمفرد (**وذلك أيضاً قسمان**) الأول (**ما أريد به لفظه**) والثاني (**وما أريد به معنى مصدريّ**) بواسطة أو بدونها (**وقسم من**) مطلق (**الجملة لا يكون في تأويل المفرد**) بالمعنى الذي ذكر.

---

(١) أهل المعاني : هم أهل الفصاحة والبلاغة وعلمائها .

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب :" ما افترق فيه عطف البيان والبدل: وذلك في ثمانية أمور ... الثالث : أنه (البيان) لا يكون جملة، بخلاف البدل". انظر مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (٢/ ١٠٦).

(٣) لما كان في التفصيل نوع إملال وتفريع وعسر ضبط أجمله، تيسيراً للضبط، وتسهيلاً للحفظ .

فلا تكونُ معمولةً إلاَّ في خمسةِ مواضعَ: خبرٌ، ومفعولٌ، وجوابُ شرطٍ جازمٍ مع الفاء أو إذا، وحالٌ، وتابعٌ.

ثم المعمولُ على نوعين: معمولٌ بالأصالةِ، ومعمولٌ بالتبعيةِ.

الأوّلُ أربعةُ أقسامٍ: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، ومجزومٌ.

أما المرفوعُ فتسعةٌ:

الأوّلُ الفاعلُ: .....

(**فلا تكون معمولة**) في جميع المواضع لاستعلالها بالإفادة (**إلا في خمسة مواضع**) الأول (**خبر**) خبر كان، والثاني (**مفعول**) ثاني وثالث ، والثالث (**وجواب شرط جازم مع الفاء أو إذا**)، والرابع (**وحال**) لمفرد أو جملة لها محل من الإعراب، والخامس (**تابع**) معمول بالتبعية لمفرد أو جملة لها محل من الإعراب.

(**ثم**) بعد أن علمت ما لا يكون معمولاً وما يكون معمولاً ، اعلم أن (**المعمول على نوعين : معمول بالأصالة ، ومعمول بالتبعية**) تبعاً بمعنى التابع ، والتبع يكون مشترك بين الواحد والجماعة.

النوع (**الأول**) من النوعين وهو المعمول بالأصالة (**أربعة أقسام : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، ومجزوم**) فالأول المرفوع، والثاني المنصوب، وهما مشتركان بين الاسم والفعل ، والثالث المجرور مختص بالاسم ، والرابع المجزوم مختص بالفعل.

(**أما**) الأول (**المرفوع فتسعة**) وذلك بالاستقراء ، ثمانية منها أسماء : أربعة أصول وأربعة ملحقة بها، والتاسع منها الفعل المضارع.

المرفوع (**الأول : الفاعل**) قدمه المصنف لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ، لأنه في الأغلب جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ، ولكون النسبة إلى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط من أول الأمر،بخلاف المبتدأ فإنه اسم مستقل

وهو ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ التامُ المعلوم أو ما بمعناهُ، نحو: ضربَ زيدٌ، وأقائمٌ الزيدان، وهيهات زيدٌ.

لا يقتضي لذاته ارتباطاً بشيء ، فإذا ثبتت أصالته إلى المبتدأ الذي لا نزاع في أصالته بالنسبة إلى سائر المرفوعات غير الثابت ، حيث ثبتت أصالته بالنسبة إليها بلا شبهة ، وأما أصالته بالنسبة إلى نائب فغني عن البيان[1].

(**وهو**) الفاعل[2] (**ما أسند إليه الفعل التام المعلوم**) المراد بالإسناد معناه اللغوي ، وبالفعل معناه الاصطلاحي، وخرج بالتام الناقص ، وخرج بالمعلوم نائب الفاعل (**أو ما بمعناه**) من الصفات، والمصدر، واسم الفعل، والظرف المستقر (**نحو : ضربَ زيدٌ ، وأقائمٌ الزيدان ، وهيهاتَ زيدٌ**).

---

(١) انظر : نتائج الأفكار : مصطفى حمزة (١٠١-١٠٢).

(٢) الفاعل : هو الاسم الذي يدل على من قام بالفعل، ويكون مرفوعاً، ولا بدَّ أن يأتي بعد فعل تام مبني للمعلوم غير ناقص، أو مبني للمجهول، ويأتي أيضاً بعدما يُشبِه الفعل (وهو : اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، صيغة مبالغة اسم الفاعل).

- والفاعل ثلاثة أقسام :

الأول : فاعل في اللفظ والمعنى ، مثل : زيدٌ قام.

الثاني : فاعل في المعنى فقط دون اللفظ ، مثل قوله تعالى:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[النساء:٧٩].

الثالث : فاعل في اللفظ دون المعنى ، مثل : مات فلان.

- ويأتي الفاعل على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : كلمة واحدة، أي مفرد .

النوع الثاني : ضميراً متصلاً، أو مستتراً .

النوع الثالث : مصدراً مؤولاً ، نحو: يسعدني أن تدرس ، تسعدني دراستك .

قال البركوي في الامتحان :" أصل الفاعل والأولى له أن يأتي بعد الفعل بلا فصل، لكونه عاملاً فيه مع شدة احتياجه إليه، حتى جعل كالجزء الأخير منه... ولا يتقدم الفاعل على الفعل، قيل: لئلا يلتبس بالمبتدأ ، وهذا لا يفيد الوجوب لجواز أقام زيد، ولعدم تمشيه في المثنى المجموع... ولا يحذف (الفاعل) في الصحيح لعدم إفادة الفعل بدونه ". انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٤٥).

والثَّاني نائبُ الفاعلِ: وهو ما أُسْنِدَ إليهِ الفعلُ التامُ المجهولُ أو ما بمعناهُ، نحو: ضربَ زيدٌ، وأَمضروبٌ الزيدانِ.

ولا يكونانِ إلاَّ اسمينِ أو في تأويلهِ غيرَ أَنَّ النائب قد يكونُ جارًّا ومجروراً نحو: مُرَّ بزيدٍ فيجبُ إفرادُ عاملهِ وتذكيرهُ.

(**والثاني**) المرفوع الثاني من التسعة (**نائب الفاعل** [1]) (**وهو**) اسم حقيقة أو حكماً مرفوع ولو محلًّا، وهو في الاصطلاح (**ما أسند إليه الفعل**) نسب إلى ذلك المرفوع الفعل (**الفعل التام**) الغير ناقص والمعلوم (**المجهول**) قيد خرج به الفاعل (**أو ما بمعناه**) بمعنى الفعل التام للمجهول، وهو اسم المفعول، والمنسوب، واسم المبني للمفعول، والمصدر المجهول (**نحو: ضُرِب زيدٌ وأَمضروبٌ الزيدان**) ونحو: زيدٌ مضروب، أو مضروبٌ غلامه (**ولا يكونان**) الفاعل نائب الفاعل (**إلا اسمين، أو في تأويله**) تأويل الاسم (**غير**) إلا (**أَنَّ النائب قد يكون جاراً ومجرور**) فيكون المجرور مرفوع المحل على أنه نائب فاعل (**نحو: مُرَّ بزيدٍ**) وإذا كان الأمر كذلك (**فيجب إفراد عامله** [2]) جعل عامله مفرداً، وإذا كان المجرور تثنية وجمعاً.

(**وتذكيره**) لأنه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعاً ولا مؤنثاً، فلا وجه

---

(١) نائب الفاعل: هو الاسم المرفوع الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه.
وينوب عن الفاعل أربعة أشياء هي: ١- المفعول به، ٢- الجار والمجرور، ٣- الظرف، ٤- المصدر المختص، أي الموصوف.
يكون نائب الفاعل في الجملة عن ثلاثة أقسام:
الأول: يكون اسماً صريحاً.
الثاني: يكون ضميراً متصلاً أو منفصلاً أو مستتراً.
الثالث: يكون مصدراً مؤولاً.

(٢) لا يثنى الفعل ولا يجمع إذا كان الفاعل أو نائب الفاعل أو نائب الفعل اسماً ظاهراً، أي يبقى الفعل مفرداً، سواء أكان الفاعل أو نائبه مفرداً، أم مثنى، أم كان جمعاً.

ولا يجوز تقديمهما على عامِلهما ولا حذفهُما معاً إلاَّ من المصدرِ، وقد مرَّ، وكلٌّ منهما قسمان: مضمرٌ، ومظهرٌ.

فالمضمرُ أيضاً على قسمين: مستترٌ وبارزٌ.

لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه إن كان المجرور ضميراً مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك (**ولا يجوز تقديمهما على عاملهما**) الفاعل ونائب الفاعل بالاستقراء، وقيل[1] في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ، وقيل[2] لأنه كالجزء الثاني من عامله، والجزء لا يتقدم ، ولا يجوز في النائب لأخذه حكم المنوب[3].

(**ولا حذفهما معاً**) لا يجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل مجتمعين، فإن حذف أحدهما مع ذكر الآخر جائز (**إلا من المصدر وقد مرّ**) في العامل القياسي (**وكل منهما - الفاعل والنائب- قسمان :مضمر**) وهو ما وضع للمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره ولو معنى (**ومظهر**) وهو بخلافه.

(**فالمضمر أيضاً**) ككل منهما (**على قسمين**) الأول: ضمير (**مستتر**[4]) منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده أصلاً، بل حكماً، بأن حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه، من كونه فاعلاً ومؤكداً أو معطوفاً عليه، وغير ذلك .

---

(١) القائل: عيسى التروي. انظر: حاشية الأطه لي الجديدة على الإظهار: علي رضا بن يعقوب الطربزوني ورقة (٨١/ أ).

(٢) القائل: الفاضل الجامي. انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٥٨-٥٩).

(٣) ويجوز تقدير نائب الفاعل على عامله عند الزمخشري، كما في قوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، وعنه مسؤولاً نائب الفاعل، كما ذكره في الكشاف، وعند غيره لا يجوز تقديم النائب على عامله.

انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٠٣)، حاشية الأطه لي الجديدة على نتائج الأفكار. ورقة (٨١/ أ).

(٤) الضمير المستتر: هو الذي ليس صورة في الكلام، أي لا يظهر في اللفظ، بل يقدر في الذهن تقديراً، وهو يأتي على ثلاثة أنواع: للمتكلم، وللمخاطب، وللغائب.

والمستترُ أيضاً قسمانِ: واجِبُ الاستتارِ بحيثُ لا يجوزُ إبرازهُ ولا يسنَدُ عاملهُ إلَّا إليه.

وجائزُ الاستتارِ بحيثُ يُسندُ عاملهُ تارةً إليهِ وتارةً إلى اسمٍ ظاهرٍ.

والأولُ في المتكلمين والمخاطبِ المفردِ المذكرِ من غيرِ الماضي، نحو: أَضْرِبُ ونضربُ وتضربُ.

(**و**) الثاني ضمير (**بارز**) متصل بعامل وقرينه (**والمستتر أيضاً**) كالمضمر (**قسمان : واجبُ الاستتار بحيث لا يجوز إبرازه، ولا يسند عامله إلا إليه**) لا يجوز إسناد عامله إلى غيره، ضميراً كان أو اسماً ظاهراً (**و**) الثاني (**جائز الاستتار**) يكون (**بحيث يسند عامله تارةً إليه، وتارة إلى اسم ظاهر**[1]) نحو: ما ضرب إلا هو، وراغب أنت على وجه التخصص بالاسم الظاهر لكثرته، أو تارة إلى الضمير المتصل، نحو : ما أنت إلا هو[2].

(**والأول**) واجب الاستتار (**في المتكلمين**) في المتكلم وحده أو المتكلم مع غيره (**والمخاطب**) لا الغائب (**المفرد**) لا التثنية، والجمع (**المذكر**) لا المؤنث (**من غير الماضي**) سواء كان مضارعاً أو أمراً أو نهياً.

(**نحو: أضربَ**[3]، **ونضربُ**[4]، **وتضربُ**[5]) فإن فاعل هذه الثلاثة هو: أنا، نحن، وأنت مستترات .

---

(١) وبعبارة أخرى: الفرق بين المستتر وجوباً والمستتر جوازاً؛ المستتر وجوباً: هو الذي لا يجوز لنا أن نضع مكانه اسماً ظاهراً، والمستتر جوازاً: هو الذي يجوز لنا أن نضع مكانه اسماً ظاهراً .

(٢) انظر: فتح الأسرار: محمد بن أحمد (٣٧٨).

(٣) مثال المتكلم وحده.

(٤) مثال المتكلم مع الغير .

(٥) مثال للمخاطب.

واسمِ فعلِ الأمرِ، نحو: نزالِ وصَهْ ومَهْ وأفعلِ التفضيل في غيرِ مسألةِ الكُحْلِ، نحو: زيدٌ أَفْضلُ من عمروٍ.

واسم الفاعلِ واسم المفعولِ وما كانَ بمعناهما والصفة المشبهة والظرفِ المستترِ إذا لَمْ يوجدْ شَرطُ عملهُنَّ في الفاعلِ الظاهرِ، نحو: جاءني ضاربٌ .....

(و) في (**اسم فعل الأمر** [1]) معطوف على قوله في المتكلمين، أي يكون واجب الاستتار في اسم فعل كان بمعنى الأمر (**نحو : نزالِ**) بمعنى انزل (**وصَهْ**) اسكت (**ومه**) اكفف (**و**) في (**أفعل التفضيل** [2]) كذلك يكون واجب الاستتار في اسم التفضيل (**في غير مسألة الكحل**) أما في مسألة الكحل - وهي التي سبقت في باب العامل- فهو جائز الاستتار، أي فيها يعمل في الفاعل الظاهر، وفي غيرها لا يعمل فيه إلا على ضعف (**نحو : زيد أفضل من عمرو**) فإن فاعل أفضل هو ضمير غائب تحته مستتراً أبداً.

(**و**) في (**اسم الفاعل، واسم المفعول، وما كان بمعناهما**) من الاسم المستعار والمنسوب (**و**) في (**الصفة المشبهة** [3]، **والظرف المستتر**) فإن الاستتار واجب فيهن (**إذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر**) وإن وجد فلا يجب الاستتار، أي يجاز الاستتار والإظهار (**نحو: جاءني ضارب**) مثال لاسم الفاعل الذي يوجد شرط عمله

---

(١) هو اسم فعل الذي بمعنى الأمر.

(٢) يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.
وأفضل التفضيل :اسم تفضيل صيغ من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل).

(٣) الصفة المشبهة : اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على صفةٍ ثابتةٍ في الموصوف ، مثل : أسمر ، أعور، أعمى .
وتصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي الماضي اللازم الذي يكون:
على وزن فَعِلَ، مثل: فَرِحَ ، حَزِنَ .
على وزن فَعُلَ ، مثل: عَظُمَ ، شَرُفَ .

أو مضروبٌ، أو أسدٌ ناطقٌ، أو هاشميٌّ، أو حَسَنٌ. ونحو: في الدارِ زيدٌ.

وفي تثنيتي اسمِ الفاعلِ والمفعولِ وجمعهما السالم مطلقاً، نحو: جاءني رجلانِ ضاربانِ أو مضروبانِ، أو رجالٌ ضاربونَ أو مضروبونَ. وفي عَدا وخَلا فعلينِ وما عَدا وما خَلا وليسَ ولا يكونُ في بابِ الاستثناءِ.

في الظاهر، ففاعله مستتر تحته (**أو مضروب**) جاءني مضروب (**أو أسدٌ ناطقٌ**) أسد مجترئ ناطق، مثال لما هو بمعنى اسم الفاعل (**أو هاشميّ**) أي منسوب إلى بني هاشم، وهو مثال لما هو بمعنى اسم المفعول .

(**أو حسن**) جاءني حسن (**ونحو: في الدار زيد**[1]) على تقدير عدم اعتماده على مبتدأ مؤخر، أي على تقدير أن يكون المرفوع بعده فاعلاً لا مبتدأ .

(**و**) يكون واجب الاستتار أيضاً (**في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول**) سواء كان تثنية المذكر أو المؤنث (**وجمعهما**) جمع اسم الفاعل والمفعول (**السالم مطلقاً**) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه (**نحو : جاءني رجلان ضاربان، أو مضروبان ، أو رجالٌ ضاربون، أو مضربون**) وجاءتني نساء صالحات، أو مستورات .

(**و**) يكون في (**عدا وخلا**) حال كونهما (**فعلين**) كائناً (**في ماخلا وما عدا وفي ليس**) في لفظ ليس (**ولا يكون**) وفي لفظ لا يكون حال كونهما مستعملين (**في باب الاستثناء**) لكون المقام مقام إضمار، ووضع الضمائر الاختصار، وعدم المانع من الاستثناء ، فيكونان مستعملان في الاستثناء، بأن يكون قبلها متعدد يجوز استثناء

---

(١) المثال مما يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهراً، لأن الاسم الظاهر الذي بعد الظرف إن قدر مبتدأ كما هو مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت، فيجوز في الدار غلامه زيد لأنه مرجع الضمير، وإن كان متأخراً لفظاً إلا أنه مقدم رتبة، فيكون مما يجوز فيه الاستتار، وإن قدرت أنه فاعل كما هو مذهب الأخفش والكوفيين لأن عندهم يجوز عمل الظرف وشبه الفعل في المرفوع بعده بلا اعتماد، فيكون أيضاً مما يجوز الاستتار، لأن عمله في المرفوع بعده ليس بحتم، وأياً كان لا يخلو عن قلق .
فتح الأسرار: أحمد بن أحمد (٢/ ٢)، حاشية على الإظهار، ورقة (٢٠/ ب).

نحو: جاءني القومُ عدا أو ليسَ أو لا يكون زيداً.

والثاني في الغائبِ المفردِ والغائبةِ المفردةِ، نحو: زيدٌ ضربَ أو يضربُ أو يُضربُ أو ليضربْ أو لا يضربْ، وهندٌ ضربتْ أو تضرب، أو لتضربْ أو لا تضربْ.

ويقال ضربَ زيدٌ وكذا البواقي فلا يستترُ فيهِ ضميرٌ وفي شبهِ الفعل مما ذكرَ إذا وجدَ شرطُ عملهِ غيرُ التثنيةِ والجمعِ المذكرينِ.

ما بعدها عنه ، وإنما وجب فيها لئلا يتصرف فيها بالتثنية والجمع، وتكون كإلا التي هي الأصل في هذا الباب (**نحو : جاءني القوم عدا أو ليس أو لا يكون زيداً**) والتفصيل سيأتي في بحث الاستثناء .

(**والثاني**) الجائز الاستثناء [1] يكون (**في الغائب المفرد والغائبة المفردة**) من الماضي أو غيره (**نحو : زيد ضربَ**) مثال للغائب المفرد، وفاعله مستتر من الماضي (**أو يضربُ**) زيد يضربُ مثال : أيضاً من المضارع (**أو ليضرب ، أو لا يضرب**) زيد ليضرب أو لا يضرب (**وهند ضربت وتضرب أو لتضرب أو لا تضرب**) مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر .

(**ويقال ضربَ زيدٌ، وكذا البواقي**) كضرب زيد من المضارع والأمر والنهي (**فلا يستقر فيه**) في مثل ضربَ زيدٌ (**ضمير**) حينئذٍ لوجود الفاعل الظاهر، فلو استتر للزم تعدد الفاعل (**وفي شبه الفعل**) ويكون أيضاً في اسم يشبه الفعل (**مما ذكر**) من الأشياء التي ذكرت من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما، والصفة المشبهة، وأفعل التفصيل، ولظرف المستقر (**إذا وجد شرط عمله**) عمل شبه الفعل في الفاعل الظاهر ، حال كونه (**غير الثنية**) من تثنية اسم الفعل والمفعول (**والجمع المذكورين**) وجمعهما

---

(١) مواضع جواز استتار الفاعل ونائبه ستة؛ هي: ١- في الغائب المفرد، ٢- في الغائبة المفردة، ٣- في مفرد اسم الفاعل، ٤- في مفرد اسم المفعول، ٥- في الصفة المشبهة، ٦- في الظرف المستقر.

نحو: زيدٌ ضاربٌ أو مضروبٌ، أو أسدٌ ناطقٌ، أو هاشميٌّ، أو حسنٌ، أو في الدارِ.

ويقال: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ. وكذا البواقي فلا يستترُ. وأما البارزُ المتصلُ ففي تثاني الأفعالِ وهو الألفُ، نحو: ضَرَبا وضربتا أو ضربتما ويضربانِ وتضربانِ وليضربا ولتضرب واضربا ولا يضربا ولا تضربا.

وجمعها المذكرِ وهو الواو، نحو: ضربوا وضربتمْ، إذ أصلهُ ضربتموا ويضربون وليضربوا .

السالم فإنه يجب الاستتار فيها على ما مر (**نحو : زيد ضاربٌ أو مضروب، أو أسدٌ ناطق**) زيدٌ أسدٌ ناطقٌ (**أو هاشميّ ، أو حسن، أو في الدار**) زيد في الدر (**ويقال**) ويجوز أن يقال؛ أي إسناد إلى اسم ظاهر (**زيدٌ ضاربٌ غلامُه ، وكذا البواقي**) من الأمثلة المذكورة في جوزا ذكر فاعلها ، فإذا كان الأمر كذلك (**فلا يستتر**) الضمير حينئذ تحتها لما مرّ آنفاً .

(**وأما**) الضمير (**البارز**) لا المستتر (**المتصل** [1]) لا المتدخل فإنه لا بحث عنه هنا (**ففي تثاني الأفعال**) الضمير البارز المتصل في تثانيها (**وهو الألف، نحو : ضربا، وضربتا، وضربتما، ويضربان، وتضربان، وليضربا، ولتضربا، واضرب، ولا يضربا، ولا تضربا**).

(**وفي جمعها**) جمع الأفعال المذكورة يكون الضمير البارز المتصل (**المذكر**) غائباً أو مخاطباً (**وهو الواو ، نحو: ضربوا، وضربتم إذ أصله ضربتموا، ويضربون، وتضربون، وليضربوا**).

---

(١) مواضع فاعل ضمير بارز متصل ستة؛ هي : ١- الألف في ثنائي مطلق الأفعال، ٢- الواو في جموع مطلق الأفعال، ٣- النون في جموع مؤنثات الأفعال، ٤- التاء في المخاطب المفرد والمتكلم وحده من الماضي، ٥- كلمة نا في المتكلم معه غيره من الماضي، ٦- الباء في المخاطب المفردة من غير الماضي.

وجمعها المؤنثِ: وهو النون، نحو: ضربنَ وضربتنَّ ويضربنَ وليضربنَ.

وفي المخاطبِ المفردِ مذكراً كان أو مؤنثاً، والمتكلم وحدهُ في الماضي: وهو التاءُ، نحو: ضربتُ بحركاتِ التاءِ، والمتكلم معه غيرُهُ في الماضي وهو "نا" نحو: ضربنا.

وفي المخاطبةِ المفردةِ في غيرِ الماضي وهو اليَاء، نحو: تَضربينَ، واضربي، ولا تضربي.

(و) في (**جمعها**) جمع الأفعال (**المؤنث**) غائباً أو مخاطباً (**وهو**) الضمير البارز فيه (**النون ، نحو : ضربن وضربتنَّ**).

إنما شدد النون لأن أصله ضربتمن قياساً على التثنية، قلبت الميم نوناً فأدغم

(**ويضربنَ وليضربنَ**)

(**وفي المخاطب المفرد**) يكون الضمير البارز أيضاً في المخاطب المفرد (**مذكراً كان أو مؤنثاً**).

(**وفي المتكلم وحده في الماضي، وهو**) الضمير البارز المتصل الذي فيها (**التاء ، نحو : ضربتُ، بحركات التاء**) الثلاث (**والمتكلم معه غيره في الماضي**) أيضاً، كما كان التاء في المتكلم وحده له (**وهو**) الضمير البارز المتصل فيه (**نا**) لفظ نا (**نحو : ضربنا**) أيضاً.

(**وفي المخاطبة المفردة**) حال كونها (**في غير الماضي**) مضارعاً أو أمراً أو نهياً (**وهو**) الضمير الذي في مخاطبة الماضي (**الياء**) عند الجمهور، وعند الأخفش هي علامة التأنيث، والضمير مستتر وجوباً [1]، (**نحو: تضربينَ، واضرب، ولا تضربي**).

---

(١) نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (١٠٧-١٠٨).

وأما المظهر فظاهرٌ، وإذا أُسْنِدَ إليهِ العاملُ ويجبُ إفرادُهُ وغيبتهُ، ولو كانَ مثنىً أو مجموعاً، نحو: ضربَ الزيدانِ، أو الزيدونَ، وإن كانَ مؤنثاً حقيقياً من الآدمينَ مفرداً أو مثنىً متصلاً بعاملهِ يجبُ تأنيثهُ إن كانَ متصرّفاً، نحو: ضربتُ هندٌ أو الهندانِ وزيدٌ ضاربةٌ جاريتُهُ، وكذا إذا أُسْنِدَ إلى ضمير المؤنثِ غير جمعِ المذكرِ المكسرِ للعاقلِ، نحو: هندٌ ضربتْ أو ضاربةٌ، والشمسُ طلعتْ أو طالعةٌ.

(**وأما**) الاسم (**المظهر**) الذي هو الفاعل أو نائبه (**فظاهر**) لا يحتاج إلى البيان، فهو ظاهر فإنه غير المضمر من الفواعل، ولما كان أحوال مسنده مختلفة أراد أن يبينها فقال:(**وإذا أسند إليه**) إلى الفاعل المظهر أو نائبه (**العامل**) الفعل وما يشابهه (**يجب إفراده**) يجب إيراد ذلك الفعل مفرداً (**وغيبته**) ويجب إيراده أيضاً على صيغة الغائب (**ولو كان**) ذلك الفاعل المظهر (**مثنى أو مجموعاً، نحو : ضربَ الزيدان أو الزيدون**).

(**وإن كان**) الفاعل المظهر (**مؤنثاً حقيقيًّا**) لا لفظيًّا (**من الآدميين**) لا من غيرهم (**مفرداً أو مثنى**) لا جمعاً (**متصلاً بعامله**) الفعل وشبهه لا منفصلاً عنه (**يجب تأنيثه**) تأنيث ذلك العامل أولاً مطابقاً لذلك المظهر، و يجوز تذكيره (**إن كان متصرفاً**) إن كان متصرفاً يجب تأنيثه عامله ، وإن لم يكن من الأفعال المتصرفة فلا يجب تأنيثه (**نحو: ضربتْ هندٌ أو الهندانِ**) مثال لإسناد الفعل (**وزيد ضاربةٌ جاريته**) مثال لإسناد شبه الفعل.

(**وكذا**) كما يجب تأنيث العامل فيما سبق فإنه يجب تأنيثه كذلك (**إذا أسند العمال إلى ضمير المؤنث**) حقيقيًّا من الآدميين أم لا، أو غير حقيقي، وحال كونه (**غير جمع المذكر المكسر العاقل، نحو : هندٌ ضربت أو ضاربةٌ**) مثال لما أسند إلى ضمير المؤنث الحقيقي من الآدميين (**والشمس طلعتْ أو طالعةٌ**) مثال لما أسند إلى ضمير الغير

وفي غيرهما يجوزُ تأنيثُ عاملهِ وتذكيرُهُ إن كانَ مؤنثاً، نحو: طلعتْ أو طلعَ الشمسُ، ونحو: جاءَ أو جاءتْ المؤمناتُ، ونحو: جاءت أو جاءَ القاضي اليومَ امرأةٌ، ونحو: الرجال جاءَتْ أو جاءوا، وَجاءتْ أو جاءَ الرجالُ.

والمؤنث: ما فيهِ .....

الحقيقي (**وفي**) إسناد (**غيرهما**) المؤنث الحقيقي المذكور وضمير المؤنث، المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثاً غير حقيقي أو كان حقيقيًّا ولم يكن من الآدميين، أو كان منهم ولم يكن مفرداً أو مثنى بل جمعاً،أو كان أحدهما متصلاً بعامله وكان ضمير ذلك الجمع.

(**يجوز تأنيث عامله وتذكيره**) لما كان مفهوم الغير شاملاً (**إن كان**) ذلك الغير (**مؤنثاً**) قيد لإخراج المذكر (**نحو : طلعتْ**) الشمس (**أو اطلعَ الشمسُ**) مثال لغير الحقيقي (**ونحو : سارتْ وسارَ الناقةُ**) مثال للحقيقي من غير الآدميين (**ونحو: جاءت أو جاء المؤمنات**) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين (**ونحو: جاءت أو جاء القاضي اليومَ امرأةٌ**) مثال للحقيقي من الآدميين، لكنه منفصل عن عامله (**والرجال جاءتْ وجاءوا**) مثال لما أسند إلى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل (**وجاءت أو جاء الرجال**) مثال لما أسند إلى ظاهر جمع المذكر المكسر العاقل.

(**والمؤنث**[1]) الذي سبق ذكره ، وهو في عرف النحاة (**ما**) اسم (**فيه**) في آخره

---

(١) المؤنث : اسم يدل على مؤنث حقيقي، أو مجازي، أو لفظي، أو معنوي .

أما المؤنث الحقيقي : فهو ما دل على أنثى من الناس أو الحيوان؛ نحو : امرأة ، ناقة .

وأما المؤنث المجازي : فهو ما يعامل معاملة الأنثى من الناس أو الحيوان ما ليس منها؛ نحو : ورقة، صحراء ، أرض ، سماء .

وأما المؤنث اللفظي : فهو ما حمل علامة التأنيث، ودل على مذكر أو مؤنث؛ نحو : فاطمة ، شجرة ، صحراء ، غرفة ، شمس .

وأما المؤنث المعنوي : فهو ما دل على مؤنث حقيقي أو مجازي، ولم يكن فيه علامة التأنيث؛ نحو : زينب، سعاد ، أرض .

علامةُ التأنيثِ لفظاً أو تقديراً، وهي: التاءُ الموقفُ عليها هاءً، نحو: ظلمةٍ، وشمسٍ، والألف المقصورةُ نحو: حُبلى ودعوى. والألفُ الممدودةُ، نحو: حمراءَ وهذا في غيرِ ثلاثةَ إلى عشَرةَ فإنَّ مُذَكرها بالتاءِ ومؤنَّثَها بحذفها، نحو: ثلاثة رجالٍ وأربعُ نسوةٍ.

وإذا ركبت ثلاثةُ إلى تسعةَ مع عشرة أثبت التاءُ في الأولِ فقط في المذكرِ، نحو: ثلاثة عَشرَ رجلاً، وفي الثاني فقط في المؤنث، نحو: ثلاثَ عشرةَ امرأةً.

(**علامة التأنيث**) سواء كان (**لفظاً أو تقديراً**) وهي علامة التأنيث [1] (**التاء الموقوفة عليها**) حال كونها (**هاء**) ولو في الأصل، فلا يخرج تاء ضاربتين، فإنها يوقف عليها هاء في الأصل (**نحو : ظلمةٌ**) مثال لما فيه علامة التأنيث لفظاً (**وشمس**) مثال للمقدرة (**والألف**) وعلامة التأنيث الألف (**المقصورة**) أيضاً (**نحو: حبلى**) مثال لما فيه الألف المقصورة من المؤنث الحقيقي (**ودعوى**) مثال لما فيه الألف كذلك المؤنث الغير حقيقي (**والألف الممدودة : نحو حمراء، وهذا**) كون المؤنث بعلامة التأنيث يكون (**في غير ثلاثة إلى عشرة، فإن مذكرها بالتاء**) اعتباراً بتأنيث الجماعة (**ومؤنثها بحذفها**) التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما (**نحو : ثلاثة رجالٍ**) عندي ثلاثة رجالٍ، مثال للمذكر (**وأربع نسوة**) تزوجت أربعة نسوة، مثال للمؤنث .

(**وإذا ركّبت ثلاثة إلى تسعة مع عشرة أثبتت التاء في**) الجزء (**الأول فقط في المذكر**) إبقاء له على حاله الذي قبل التركيب وهو التذكير، لا في الجزء الثاني كراهة اجتماع العلامتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (**نحو : ثلاثة عشر رجلاً**) أثبتت التاء (**وفي**) الجزء الثاني (**فقط في المؤنث، نحو: ثلاثةَ عشرةَ امرأة**) لتمام المخالفة بينها .

---

(١) علامة التأنيث تلحق آخر الاسم ، وهي تاء متحركة مربوطة، أو ألف مقصورة ، أو ألف ممدودة.

والتَّأنيثُ الحقيقيُ: ما بإزائه ذكرٌ من الحيوان، نحو: امرأةٍ وناقةٍ.

واللَّفظيُّ بخلافهِ، نحو: غُرفةٍ وشمسٍ.

والجمعُ المكسرُ: ما لَحِقَ آخر مفردهِ واوٌ مضمومٌ ما قبلها أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونٌ مفتوحةٌ في غيرِ الإضافةِ فإن النون تحذفُ فيها، نحو: مُسْلمونَ ومُسْلمينَ.

(**والتأنيث الحقيقي**) المؤنث الحقيقي (**ما بإزائه**) بمقابلة مدلوله (**ذكر من الحيوان**) دون الجماد (**نحو: امرأةٍ وناقةٍ**) بإزائه رجل وجمل .

(**و**) التأنيث (**اللفظي بخلافه**) بخلاف الحقيقي، يعني ما ليس بإزائه ذكر من الحيوان، بل كان تأنيثه من لفظه باعتبار وجود علامته لفظاً أو تقديراً (**نحو: غرفةٍ، وشمسٍ**) الأول مثال لما وجد من علامة التأنيث ملفوظاً، والثاني لما وجد فيه مقدرة.

(**والجمع المكسر** [1]) مذكراً كان أو مؤنثاً، هو (**ما**) جمع (**تغير صيغة مفرده**) خرج الجمع السالم مطلقاً لأنه لا تغير لصيغة مفرده (**نحو : رجال**) فإن مفرده رجل، تغير بجعل الراء مكسورة، وبإدخال ألف بين الجيم واللام، ونحو: آداب، رُسل ، قلوب ، جبال.

(**وجمع المذكر السالم**) وهو جمع (**لحقَ آخرَ مفردهِ واو مضمومٌ ما قبلها**) لفظاً كمسلمون، أو تقديراً كمصطفون (**أو ياء مكسورة ما قبلها**) للمجانسة لفظاً كمسلمين، أو تقديراً كمصطفين (**ونون مفتوحة**) للتعادل، إنما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع أو اللواحق وحدها أنَّ مع مدلول مفرده، أي مفرد الجمع أو اللواحق وحدها أنَّ مع مدلول مفرده، أي مفرد الجمع ما يزيد عليه من جنسه، ثابتة (**في غير الإضافة، فإن النون تحذف فيها**) لحق آخره نون مفتوحة في كل حال، إلا في حال إضافته إلى ما بعده فإن نون الجمع تحذف، أي تحذف النون في حال الإضافة لشبهها بالتنوين (**نحو : مسلموه**) مثال الواو (**ومسلمين**) مثال الياء .

---

(١) أو جمع التكسير.

وجمعُ المؤنثِ السالمُ: ما لحقَ آخرَ مفردهِ ألفٌ وتاءٌ، نحو: مُسلماتٍ.

والتثنيةُ: ما لَحِقَ آخرَ مفردهِ ألفٌ وياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورةٌ في غيرِ الإضافةِ وفيها تحذفُ، نحو: مسلمانِ ومسلمينَ.

وكلُ جمعٍ غير المذكرِ السالمِ مؤنثٌ لكونه بمعنى الجماعةِ.

وأمَّا جمعُ المذكرِ السالمُ فيجبُ تذكيرُ عامِلهِ فنقول: جاءَ المسلمونَ أو رجلٌ قاعدٌ ناصروهُ.

(**وجمع المؤنث السالم ما**) جمع (**لحق آخر مفرده**) حقيقيًّا كمسلمات، أو اعتباريًّا -باعتبار دلالته- كصواحبات مؤنثاً أو مذكراً (**ألف وتاء**) زائدتان لتخرج التاء الأصلية؛ نحو : أبيات ، وتخرج الألف المنقلبة عن الأصلية؛ نحو : وقضاة (**نحو : مسلمات**) جمع مسلمة ، أو اعتباراً نحو صواحبات.

(**والتثنية**) المثنى (**ما**) اسم (**لحق في**) أصل الوضع (**آخر مفرده**) الاسم (**ألف وياء مفتوح ما قبلها**) ألف في الرفع، وياء في النصب والجر، ولا حاجة للألف لأنه فتح ما قبلها من ضروریاته (**ونون مكسورة في غير الإضافة**) للتعادل ثابتة (**وفيها تحذف**) تحذف النون في حالة الإضافة لشبهها بالتنوين (**نحو : مسلمات ومسلمين**).

وتتميماً لبحث المؤنث قال :(**وكل جمع**) سالمٍ أو مكسر، مذكر أو مؤنث، حقيقي أو لفظي، من العقلاء أو غيرهم (**غير جمع المذكر السالم مؤنث**) أي يجوز أن يعامل معاملة المؤنث (**لكونه بمعنى الجماعة**) وبتأويله بها، مثلاً إذا قلت: جاءني رجال، فكأنك قلت: جاءتني جماعة رجال .

(**وأما جمع المذكر السالم**) فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء، ولعدم تغيير صيغة مفرده غلب فيه جانب التذكير، ولم يعتبر جانب تأنيثه (**فيجب تذكير عامله**) عامل جمع المذكر السالم المسند إليه (**فتقول : جاءني المسلمون**) في إسناد الفعل (**وجاءني رجل قاعد ناصروه**) في إسناد شبه الفعل.

وإذا أُسْنِدَ إلى ضميرِهِ يجبُ كونُهُ جمعاً مذكراً، نحو: المسلمونَ جاءوا أو يجيئونَ أو جاؤُنَ.

وأما جمعُ المذكرِ المكسرُ العاقلُ إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِهِ فيجبُ أَن يكونَ عامله مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مذكراً، نحو: الرجالُ جاءتْ أو جاءوا أو جاءيةٍ أو جاؤُنَ، وغيرُهُما من الجموعِ.

(**وإذا أسند**) العامل (**إلى ضميره**) إلى ضمير راجع إلى جمع المذكر السالم (**يجب كونه**) كون عامله (**جمعاً مذكراً**) أن يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء، ولا يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً كما كان في باقي الجموع (**نحو : المسلمون جاءوا**) مثال لما أسند إلى ضميره فعلاً ماضياً (**أو يجيئون**) المسلمون يجيئون، مثال للمضارع (**أو جاؤون**) المسلمون جاؤون، ، مثال لما أسند إلى ضميره حال كون العامل اسم الفاعل.

(**وإما جمعُ المذكرِ المكسرِ**) لا السالم (**العاقل**) لا غير العاقل (**إذا أسند العامل إلى ضميره فيجب أن يكون عامله مفرداً مؤنثاً**) لكونه مؤنثاً لتأويله بالجماعة (**أو جمعاً مذكراً**) سالماً أو مكسراً ، أي لا يخلو العامل من أحد الأمرين : إما مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً مذكراً (**نحو: الرجالُ جاءتْ**) مثال لما أسند إلى ضمير المكسر واختار فيه التأنيث (**أو جاؤوا**) الرجال جاؤوا، مثال لما أسند إلى ضمير الكسر واختار فيه التذكير (**أو جاءت**) الرجال جاءيات، مثال لما أسند إلى ضمير حال كونه اسم فاعل مفرد مؤنث (**أو جاؤون**) الرجال جاءت، مثال لما أسند إلى الضمير حال كون العامل جمعاً مذكراً (**وغيرهما**) غير جمع المذكر السالم، وجمع المذكر المكسر العاقل (**من الجموع**) وهي جمع المؤنث، سالماً أو مكسراً، من العقلاء وغيرهم، من الحيوان وغيرهم، وجمع الكسر الغير العاقل من الحيوان وغيره، مذكراً أو مؤنثاً .

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِها يجبُ كونُ عامِلها مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مؤنثاً، نحو: المسلماتُ جاءَتْ أو جِئْنَ أو جاءيةٌ أو جاءياتٌ، والأشجارُ قُطِعَتْ أو قُطِعنَ أو مقطوعةٌ أو مقطوعاتٌ.

والثَّالثُ المبتدأُ: وهو نوعانِ:

(**إذا أسند**) العامل (**إلى ضميرها**) ضمير الجموع (**يجب كونها عاملها**) الضمائر (**مفرداً مؤنثاً**) لكونها بمعنى الجماعة (**أو جمعاً مؤنثاً**) لكونها جمعاً (**نحو: المسلماتُ جاءت**) مثال لما أسند العامل إلى الضمير المؤنث السالم العاقل .

(**أو جِئنَ**) المسلمات جئن، مثال لما أسند إلى ضميره واختير فيه أحد الأمرين الجمع المؤنث (**أو جاءه ، أو جاءيات**) المسلمات جاءية، أو المسلمات جاءيات، الأول مثال لما أسند العامل الذي هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث، والثاني له كذلك، لكن اختير فيه الجمع المؤنث (**والأشجار قطعت ،أو قطعى، أو مقطوعة، أو مقطوعات**) مثال لما أسند إلى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان .

(**والثالث**) المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة، ما يطلق عليه لفظ (**المبتدأ**[1]) ولما كان للمبتدأ نوعان متنافيان، ولا يمكن اجتماعها في تعريف واحد أراد المصنف أن يقسمه أولاً إلى قسمين، ثم يعرف كل واحد من النوعين بعريف مستقل، ويقال لمثل هذا التأويل عموم المشترك (**وهو نوعان** [2]) ولما لم يكن لكل من قسيميه اسم يخصه، أي اسم خاص به.

---

(١) المبتدأ : هو الاسم الذي نبدأ به الجملة الاسمية ، وإنما يقع في أول الجملة لكي نحكم عليه، أو نخبر عنه، وهو على ثلاثة أقسام :

القسم الأول: مبتدأ في اللفظ والمعنى؛ نحو : زيدٌ قائمٌ.

القسم الثاني : مبتدأ في اللفظ دون المعنى؛ نحو : أقائم زيدٌ .

القسم الثالث : مبتدأ في المعنى دون اللفظ؛ نحو : تسمع بالمعيدي.

والمبتدأ لا يكون إلا اسماً البتة .

(٢) لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين، وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذا القسمان ، فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردّد بينهما .

الأوَّلُ: الاسمُ أو المؤوَّلُ بهِ المسندُ إليهِ المجردُ عن العواملِ اللفظيَّةِ، نحو: زيدٌ قائمٌ، وحقٌّ أنكَ قائم، ولابد له من خبر.

والثَّاني: الصفةُ .....

قال: (**الأول: الاسم**) لا الصفة بقرينة المقابلة [1] (**أو المأول به**) غير الاسم الصريح من الفعل أو الجملة التي تأول بالاسم الصريح ، أي اللفظ الذي أوّل (**المسند إليه**) وقع الإسناد إلى كل من الاسم والمأول به، فخرج به الخبر والنوع الثاني من المبتدأ لأن كلاهما مسندان (**المجرد عن العوامل اللفظية**) بأن لا يكون له عامل لفظي أصلاً ، والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالأصالة، بأن يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله فيه غيره، وأن لا يكون في العمل حقاً بغيره [2] (**نحو : زيدٌ قائمٌ**) مثال لما أسند إليه، وهو الاسم الصريح (**وحقٌّ أنك قائمٌ**) مثال لما هو مأول بالاسم ، فإن قوله حقٌّ خبر مقدم.

وقوله إنك قائم في تأويل المفرد المبتدأ (**ولا بد له**) ولا بد لهذا النوع من المبتدأ من خبر ولو مقدراً ، لأن المقصود من الكلام الفائدة، ولا فائدة للكلام بدون الخبر، فلو لم يقدر كذلك لم يحصل المرام ، فيصير بدونه لغواً.

(**والثاني**) النوع الثاني مما يطلق عليه المبتدأ [3] (**الصفة** [4]) وهي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود،وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول،والصفة المشبهة،

---

(١) للاسم ثلاثة استعمالات؛ هي :
الأول : يستعمل في مقابلة الظرف، فيقال: هذا اسم، أي ليس بظرف .
الثاني : يستعمل في مقابلة الصفة، فيقال: هذا اسم، أي ليس بصفة .
الثالث : يستعمل في مقابلة الفعل والحرف، فيقال: هذا اسم، أي ليس بفعل ولا حرف .

(٢) انظر: حاشية الأطوي على نتاج الأفكار : علي رضا بن يعقوب الطربزوني، ورقة (٩٠/ ب).

(٣) المبتدأ نوعان : الأول: الاسم أو المؤول به. الثاني: الصفة .

(٤) أو النعت؛ وهي من التوابع جمع تابع : وهو الذي يتبع ما قبله في الإعراب، وتقع التوابع في الكلام على أربعة أنواع : ١- الصفة : أي النعت، ٢- التوكيد ، ٣- البدل ، ٤- العطف .

الواقعةُ بعد كلمةِ الاستفهامِ أو النفيِ رافعةً لظاهرٍ، نحو: قائمٌ الزيدانِ، وما قائمٌ الزيدونَ.

ولا خبرَ لهذا المبتدأِ لكونهِ بمعنى الفعلِ بل فاعلُهُ سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ.

ولا يجوزُ تعدّدُ المبتدأ، والأصلُ تقديمهُ.

والاسم المنسوب [1]، والاسم المستعار[2] (**الواقعة بعد كلمة الاستفهام**) حرفاً كالهمزة وهل، واسماً كمن وما ومتى وأين وكيف وأيان (**أو**) كلمة (**النفي**) حرفاً كما ولا وأن، أو اسماً كغير، أو فعلاً كليس من غير فصل بينهما ، حال كونها (**رافعة ظاهر**) ليس بضمير مستتر أو مستكن ، أي غير ضمير مستتر، سواء كان ذلك الظاهر اسماً ظاهراً أو اسماً ضميراً (**نحو : أقائمٌ الزيدان**) مثال لصفة وقعت بعد استفهام (**وما قائمٌ الزيدونَ**) مثال لما وقعت بعد النفي .

(**ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل**) لكون الاستفهام والنفي بالفعل أولى (**بل فاعله ساد من الخبر**) ولما لم يكن له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لا اسمية.

(**ولا يجوز تعدد المبتدأ**) النوع الأول من المبتدأ لأنه المتبادر عند الإطلاق، ولأن السوق يسوق إليه، يعني أنه لا يجوز تعدد هذا المبتدأ لفظاً بلا عاطف بشهادة الاستقراء، وأما التعدد معنى ولفظاً بعاطف فيجوز إن كان خبر كل مخالفاً لخبر الآخر.

(**والأصل** [3]) في المبتدأ والأولى له والراجح (**تقديمه**) على الخبر لفظاً لكونه المحكوم عليه، وهو الموصوف بالخبر ، والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على المحكوم والوصف وجوداً، لذا ينبغي أن يقدم ذكراً ليتوافقا .

---

(١) نحو : أقرشي أخوك ؟

(٢) نحو: أسعد الزيدان ؟

(٣) يطلق الأصل على الراجح بالنسبة إلى المرجوح ، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزيئات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يبتنى عليه غيره .

وشرطُهُ: أَن يكونَ معرفةً أو نكرةً مخصَّصَةً، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١].

(وشرطه) شرط صحة كونه مبتدأ (**أن يكون معرفة**) لكونه محكوماً عليه ، والغرض من الكلام حصول الفائدة والإخبار عن غير المعين لا يفيد، وفي تنكيره إخلالاً بالغرض المطلوب من الكلام، وهو الإفهام (**أو نكرة مخصصة**) أو يكون ذلك الاسم -أي المبتدأ- نكرة مخصصة ، والتخصيص هو تقليل الشركاء، ويكون بوجه من وجه التخصيص التي تكون قريبة من المعرفة، كالتخصيص بالصفة [(١)]، ويجوز أن تكون النكرة غير مخصصة [(٢)]، ولكن الجمهور شرط التخصيص [(٣)] بشيء للإفادة، وكذلك اشترطها المحققون من النحاة [(٤)]، وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة، من عندك (**نحو قوله تعالى** :﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١]) يعني إذا كان المبتدأ مقيداً بقيد فهو مخصص، وفي هذه الآية قيد بصفة .

---

(١) وجوه تخصيص المبتدأ النكرة أربعة وعشرون؛ هي:
١- تقديم الخبر الظرف : في الدار رجل، ٢- الوقوع في حيز الاستفهام : هل رجل قائم؟، ٣- الوقوع في حيز النفي : ما رجل قائم، ٤- الصفة : رجل قائم عندي، ٥- الإضافة إلى نكرة : غلام رجل قائم، ٦- الجواب لمن قال: من عندك؟ رجل عندي، ٧- العموم : كل يموت، ٨- الشرط : من يقم أقم معه، ٩- التنويع : ثوب لبست، ١٠- الدعاء : سلام عليك، ١١- التصغير : رجيل قائم، ١٢-التعجب : ما حسن زيداً، ١٣- الإقامة مقام الموصوف : مؤمن خير من كافر، ١٤- كونه في معنى المخصوص: شراً هدّ ذا نابٍ، ١٥- الوقوع بعد واو الحال : ما أراك إلا وشخص يضربكَ، ١٦- العطف على المعرفة : زيد ورجل قائمان، ١٧ - عطف الموصوف عليه : رجل أو امرأة طويلة في الدار، ١٨- العهد : غِبته بالخير خبير، ١٩- العطف على الموصوف : تميمي ورجل في الدار، ٢٠- الإبهام : ضحك أعجمي، ٢١- الوقوع بعد لولا : لولا رجل لهلك، ٢٢- الوقوع بعد لام الابتداء المؤكد : رجل بقائم، ٢٤- كون في المعنى خبراً : قائم زيد.
هكذا ورد في بعض حواشي الفوائد الضيائية .

(٢) وإليه ذهب الشيخ الرضي .

(٣) للتخصيص معاني، منها: الحصر، والارتباط، وتقليل الشركاء، وهذا هو المراد هنا .

(٤) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١١٨)، والكافية لابن الحاجب (١٦)، حيث أورد أمثلة مخصوصة يقاس عليها، وأشار إليه بقوله: إن تخصصت بوجه ما ".

ويجوزُ حذفهُ عندَ قيامِ قرينة، نحو: زيدٌ في جوابِ مَنْ القائمُ؟ أيْ القائمُ زيدٌ.

والرَّابعُ خبرُ المبتدأ: وهو المجردُ عن العوامِلِ اللفظيَّةِ المسندُ بهِ غيرَ الفعلِ ومعناهُ، نحو: قائمٌ في زيد قائمٌ. ويجوز تعدّدهُ، نحو: زيدٌ قائمٌ قاعدٌ، ويكون جملةً اسميَّةً أو فعليَّةً، فلابدَّ من عائدٍ إلى المبتدأ .....

(**ويجوز حذفه**) المبتدأ من النوع الأول (**عند قيام القرنية، نحو : زيد في جواب: من القائم؟ ، أي القائم زيد**) بقرينة السؤال.

(**والرابع**) المرفوع الرابع من المرفوعة التسعة (**خبر المبتدأ؛ وهو المجرد عن العوامل اللفظية**) كما مر في المبتدأ ، وبهذا القيد يدخل المبتدأ أيضاً ، وبقوله (**المسند به**) يخرج عن التعريف لأنه ليس بمسند به، بل هو المسند إليه (**غير الفعل ومعناه** [1]) لأن الفعل وما بمعناه لا يكون خبراً، بل الخبر ما مركب منها أو من مرفوعهما (**نحو : قائمٌ في زيد قائمٌ**) مثال الخبر .

(**ويجوز تعدده**) يجوز تعدد الخبر لفظاً بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ، لجواز اجتماع الأعراض الغير المتنافية في محل واحد (**نحو : زيدٌ قائم**) بالفعل (**قاعد**) بالقوة ، أو بالعكس (**ويكون**) الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، لكنه قد يكون على خلاف الأصل، فيكون (**جملة اسمية أو فعلية ، فلا بد**) فيها (**من عائد**) يربطها، أي رابط الخبر لكونه جملة مستقلة (**إلى المبتدأ**) سواء كان ذلك العائد : ضميراً أو اسم إشارة، أي لام الجنس أو اشتمال الخبر على المبتدأ، أو وضع الاسم الظاهر موضوع الضمير .

---

(١) المراد بمعنى الفعل هنا ما دل على النسبة التامة، وهو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي، والصفة المعرفة باللام.

إِنْ لَمْ يكنْ خبراً عن ضميرِ الشأنِ، نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ أو قامَ أبوهُ، ويجوزُ حذفهُ لقرينةٍ، نحو: البُرُّ الكُرُّ بستينَ أي منهُ، وأصلهُ أن يكونَ نكرةً وقد يكون معرفةً، نحو: اللهُ إلهنا.

ويجوزُ حَذفهُ عند قرينةٍ، نحو: زيد لمن قال: أزيد قائمٌ أم عمروٌ؟

(**إن لم يكن خبراً**) إن لم يكن في الجملة الواقعة خبراً (**عن ضمير الشأن**) فإن الجملة إذا كانت خبراً عن ضمير الشأن لا يحتاج إلى العائد لوجود الربط المعنوي بين الجملة وبين المبتدأ الذي هو ضمير الشأن (**نحو : زيد أبوه قائمٌ**) مثال لما وقع الخبر جملة اسمية (**أو قام أبوه**) مثال لما وقع جملة فعلية، والعائد فيها هو الضمير .

(**ويجوز حذفه**) الأصل في العائد أن يكون مذكوراً، ولكن قد يعدل عنه فيحذف (**لقرينة**) لوجود قرينة دالة على المحذوف، إذ لا حذف بدون القرينة .

(**نحو : البُرُّ الكُرُّ**) الكُرُّ ما يسع اثني عشر وسقاً، وكل وسق ستون صاعاً، وكل صاع ألف وأربعون درهماً (**بستين أي منه**) بقرينة أن بائع البر لا يسعر غيره .

(**وأصله**) الخبر (**أن يكون نكرةً**) لكونه مقصوداً بالإفادة (**وقد يكونُ معرفةً**) قد يعدل عن هذا الأصل فيكون الخبر معرفة كجواز كون النسبة بين المعلومين مجهولة عند المخاطب، تحقيقاً أو تنزيلاً[1]، فيفيد الإسناد، نحو : زيد منطلق، لمن يعرفها ولكن لا يعرف النسبة بينهما (**ونحو : اللهُ إلهنا**) لا يعرف المخاطب النسبة بين الطرفين أو الجزئين لجريه على خلاف مقتضى عمله.

(**ويجوز حذفه**) الخبر (**عند قرينة**) لم يقل بقرينة أو لقرينة فإنه لما كان الخبر عمدة اقتضى لحذفه إلى قرينة ثابتة، فقال عند قرينة: أي عند وجودها (**نحو : زيد**) لفظ زيد الواقع موقع الجواب (**لمن قال:**) لسائل سئل (**أزيد قائم أم عمرو؟**) فإن السؤال قرينة قائمة على أن السائل عالم للقائم، لكنه جاهل أي من الشخصين المذكورين.

---

(١) تنزيلاً للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بين المبتدأ والخبر.

وإن كان المبتدأُ بَعدَ أمّا وجبَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ، نحو: أَمَّا زيد فمنطلقٌ، إلا لضرورةٍ، كقوله: أَمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمْ.

أَو لإضمارِ القولِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران:١٠٦] أي فيقال لهم أكفرتمْ.

وإِنْ كانَ اسماً موصولاً بفعلٍ أو ظرفٍ أو موصوفاً بهِ .....

(وإن كان المبتدأ بعد أمّا وجبَ دخول الفاء[1] في خبره) شروع في بيان أحوال الخبر عند مقارنته للمبتدأ، قوله وجبَ يفيد أن ذلك الحكم في جميع الأوقات رعاية لمعنى الشرط في أما؛ لأن معنى الشرط سببية الأول للثاني، أو للحكم بالسببية (نحو: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) لأنه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق (إلا الضرورة) الشعر، فإنه يجوز في أمّا الشرطية التي يجب أن يقترن جوابها بالفاء الرابطة للجواب وقتها، أي وقت الضرورة حذفها (كقوله) الشاعر (أمّا القتال لا قتالَ لديكم[2]) فلا قتال لديكم، أي القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم (أو لإضمار القول) يجوز حذف الفاء إذ قدر الخبر قولاً مضمراً، واستغنى عن ذكره بذكر المقول (كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران:١٠٦]).

(وإن كان) المبتدأ (اسماً موصولاً بفعل أو ظرفٍ) بجملة فعلية أو ظرفية، إفراد الظرفية بالذكر مع أنه داخل في الفعل لأن الظرف إذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق[3].

(أو موصوفاً) أو إذا كان المبتدأ اسماً موصوفاً (به) بالاسم الموصول بجملة

---

(١) دخول الفاء في خبر المبتدأ إمّا واجب، وإمّا جائز.

(٢) وتمام البيت : ولكن سيراً في عراضِ المواكبِ.

(٣) فتح الأسرار: محمد بن أحمد (٢/ ٥٨).

أو نكرةً موصوفةً بأحدِهما أو مضافاً إليها، أو لفظٌ كُلٍّ مضافاً إلى نكرةٍ موصوفةٍ بمفردٍ أو غيرِ موصوفةٍ أصلاً جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ وكذا إذا دخلَ عليهِ إنَّ وأَنَّ ولكنَّ بخلافِ سائرِ نواسخِ المبتدأ حرفاً كانَ أو فعلاً، نحو: الذي يأتيني أو في الدارِ فلهُ درهمٌ. وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة:٨]، ونحو: رجلٌ يأتيني أو في الدارِ فلهُ درهمٌ .....

فعلية أو ظرفية (**أو نكرة موصوفة بأحدهما**) أو نكرة موصوفة بالفعل أو الظرف (**أو مضافاً إليها**) أو مضافا إلى أحد الثلاثة، الأول : الاسم الموصول بالجملة الفعلية أو الظرفية، والثاني : الاسم الموصوف بالاسم الموصول بأحدهما، والثالث : النكرة الموصوفة بأحدهما (**أو**) كان المبتدأ (**لفظ كل مضافاً إلى نكرةٍ موصوفةٍ بمفردٍ**) لا بجملة (**أو غير موصوفة أصلاً**) قطعاً (**جاز دخول الفاء في خبره**) خبر ذلك المبتدأ، جاز أيضاً عدم دخولها .

(**وكذا**) جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ (**إذا دخل عليه**) على المبتدأ (**إنَّ**) المكسورة المشددة (**وأنَّ**) المفتوحة المشددة [1] (**ولكن**) هن: إنَّ وأنَّ (**بخلاف سائر نواسخ المبتدأ، حرفاً كان**) مثل: ليت ولعل وكأن وما ولا (**أو فعلاً**) نحو باب: علم وكان ، يعني لا يجوز دخول الفاء على الخبر مع هذه النواسخ لعدم بقاء المبتدأ على حاله (**نحو : الذي يأتيني**) فلم درهم ، مثال للمبتدأ الموصول بجملة (**أو**) الذي استقر (**في الدار فله درهم**) مثال للموصول بجملة ظرفية (**ونحو قوله تعالى :** ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[الجمعة:٨]) نازل بكم لا محالة،مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه إنَّ (**ونحو: رجل يأتيني أو**) رجل (**في الدار فله درهم**) مثال للنكرة التي وقعت مبتدأ وموصوفة بالفعل في الأول، وبالظرف في الثاني .

---

(١) لعدم تأثير المكسورة في معنى الجملة ألحق بها المفتوحة لاشتراكهما في إفادة التحقيق.

وغلامُ رجلٍ يأتيني في الدارِ فلهُ درهمٌ، وكُلَّ رَجلٍ عالمٍ فلهُ درهمٌ، وكُلَّ رجلٍ فلهُ درهمٌ، وفي غيرِها لا يجوزُ.

والخامسُ اسمُ بابِ كانَ: وحكمهُ حكمُ الفاعِلِ.

والسَّادسُ خبرُ بابِ إنَّ: وأمرهُ .....

(**وغلامُ رجلٍ يأتيني، أو في الدار فله درهم**) مثال لما وقع مبتدأ ومضافاً إلى نكرة موصوفة بالفعل في الأول، وبالظرف في الثاني (**وكلُّ رجلٍ عالمٍ فله درهم**) مثال لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف إلى نكرة موصوفة بمفرد (**وكل رجل فله درهم**) مثال للفظ كل مضاف إلى نكرة غيره موصوفة أصلاً (**وفي غيرها لا يجوز**) في غير هذه المواضع لا يجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ لانعدام سبب موجبٍ أو مجوزٍ.

(**والخامس**) المرفوع الخامس من المرفوعات التسعة (**اسم باب كانَ**) الأفعال الناقصة التي تدل على حدث، والمراد باسمه هو المسند إليه بعد دخول كان وأخواتها [1] (**وحكمه**) إثر اسم باب كان هو مثل (**حكم الفاعل**) في أنه لا يكون إلا اسما أو مؤولاً به ، وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر، وفي كونه مضمراً أو مظهراً ، أو في كون المضمر مستتراً أو بارزاً إلى آخر ما ذكر في بحث الفاعل.

(**والسادس**) المرفوع السادس من المرفوعات التسعة (**خبر باب إنَّ**) خبر الحروف المشبهة بالفعل[2]، وهو المسند على اسم باب إنَّ (**وأمره**) حكم خبر باب إنَّ

---

(١) وهي: صار وأصبح، أضحى، ظلَّ، بات، ليسَ، ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، ما دامَ، وهي كما مر في بحث العامل أنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

(٢) الحروف المشبهة بالفعل إنَّ وأخواتها، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهي ستة حروف: إنَّ ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ.
وسميت بالحروف المشبهة بالفعل لأن في كل واحد منها معنى الفعل، ولأنَّ أواخرها مفتوحة كالفعل الماضي.

كَأَمرِ خبر المبتدأ، لكن لا يجوزُ تقديمهُ على اسمهِ إلاّ أنْ يكونَ ظرفاً، نحو: إنَّ في الدارِ رجلاً.

والسَّابعُ: خبرُ لا لنفي الجنسِ: وحكمُه أيضاً كحكمِ خبر المبتدأ، نحو: لا غلامَ رجلٍ عندنا.

والثَّامِنُ: اسمُ ما ولا المشبهتين بلَيسَ: وحكمهُ كَحكمِ المبتدأ.

(**كأمر خبر المبتدأ**) من كونه واحداً أو متعدداً أو محذوفاً أو مفرداً أو جملةً، وغير ذلك مما ذكر في خبر المبتدأ (**لكن لا يجوز تقديمه**) خبر إنَّ (**على اسمه**) على اسم إنَّ في جميع الأوقات؛ لأنها تعمل لمشابهتها للفعل عمله الفرعي،وهو تقديم المنصوب على المرفوع.

(**إلا أن يكون ظرفاً**) فحينئذ جوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيره اتساعاً، فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها (**نحو : إنَّ في الدار رجلاً**) مثال لخبرها الظرف المرفوع محلًّا المقدم، وهو: في الدار .

(**والسابع**) المرفوع السابع من المرفوعات التسعة (**خبر لا لنفي الجنس** [1]) لنفي ضفة الجنس، أي لنفي الحكم عنه، وهو ما أسند إلى اسمها (**وحكمه**) حكم خبر لا (**أيضاً كحكم خبر المبتدأ**) لما ذكر في خبر باب إنَّ إلا في التقديم فإنه لا يتقدم ولو ظرفاً لأنه أضعف عملاً لكونه محمولاً على إنَّ (**نحو : لا غلام رَجُلٍ عندنا**).

(**والثامن**) المرفوع الثامن من المرفوعات التسعة (**اسم ما ولا المشبهتين بليس**) وهو ما أسند إليه خبرهما (**وحكمه**) اسم ما ولا (**كحكم المبتدأ**) لما مر من كونه اسماً أو مؤولاً به، وعدم تعدده لفظاً بلا عاطف، وكونه معرفة، أو نكرة مخصصة وغيرها .

---

(١) (لا) النافية للجنس: هي التي تعمل عمل إنَّ، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، وهي تعمل عمل إنَّ بشروط ثلاثة؛ هي:

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٢- ألا تقترن بها (لا) حرف جر .

٣- ألا يفصل بين (لا) واسمها فاصل .

والتاسِعُ المضارعُ الخالي عن النواصبِ والجوازمِ، نحو: يضربُ ويضربانِ.

وأمَّا المنصُوبُ فثلاثةَ عَشَرَ:

الأوَّلُ المفعولُ المطلقُ: وهو اسمُ ما فعلَهُ فاعِلُ عاملٍ مذكورٍ لفظاً أو تقديراً بمعناهُ، نحو: ضربتُ ضرباً وضِربةً وضَربةً.

(**والتاسع**) المرفوع التاسع من المرفوعات التسعة الفعل (**المضارع الخالي عن النواصب والجوزام**) فإنه إن دخل عليه أحد النواصب يكون من المنصوبات ، وإن دخل عليه أحد الجوازم من المجزوم (**نحو : يضربُ**) رفعه بالضم (**ويضربان**) رفعه بحذف النون.

ولما فرغ المصنف من المرفوع شرع في بيان المعمول المنصوب، فقال :(**وأما المنصوب فثلاثة عشر**) اثنا عشر منها أسماء: خمسة مفاعيل، وسبعة ملحقة بها، وواحد منها المضارع المنصوب.

(**الأول**) المعمول الأول المنصوب من الثلاثة عشر (**المفعول المطلق** [1]) سمي به لصحة إطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف أو مع بخلاف المفاعيل الباقية[2] (**وهو اسم ما**) اسم معنى (**فعله فاعل عامل**) قام به بحيث يصح إسناده إليه مؤثراً فيه (**مذكوراً لفظاً**) صفة العامل مذكورة لفظاً ، نحو ضربته ضرباً (**أو تقديراً**) نحو :﴿**فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ**﴾ [محمد:٤] أي اضربوا (**بمعناه** [3]) صفة ثانية للعامل أي ملابس بمعنى ذلك الاسم، ومعنى الملابسة : اشتراكهما في معنى مدلولهما، إما مطابقة أو تضمناً (**نحو: ضربت ضرباً**) للتأكيد (**وضربةٍ**) بالكسر للنوع (**وضربةَ**) بالفتح للمرة، والأصل الأكثر أن يكون العامل بلفظه، كما أنه بمعناه .

---

(١) هو مصدرٌ منصوب، يكون من لفظ الفعل الذي قبله .

(٢) امتحان الأذكياء للبركوي (٥٦).

(٣) وهو ثلاثة أقسام: القسم الأول: للتأكيد، والقسم الثاني: للعدد، والقسم الثالث: للنوع.

وقد يكونُ بغيرِ لفظِهِ، نحو: قعدتُ جلوساً.

وقد يحذفُ فعلَهُ لقيامِ قرينةٍ، نحو: أيضاً أي آضَ أيضاً.

ويجوزُ تقديمهُ على عامِلِهِ ولا يلزمُ لعامِلٍ.

(**وقد يكون**) الاسم ملابساً (**بغير لفظه**) بغير لفظ العامل إما مادة (**نحو : قعدت جلوساً**) فإن المعنى الذي يدل عليه العامل هو المعنى الذي يدل عليه المفعول المطلق .

(**وقد يحذف فعله**) فعل عامل الاسم (**لقيام قرينة**) إذ لا حذف بدونها (**نحو أيضاً أي آض أيضاً**) آض بمد الهمزة أصله أيض بمعنى عاد إلى الحالة الأولى أو إلى المكان الأول، وفعله محذوف لكثرة استعماله، ثم غلب في معنى مثل ما سبق ، وهذا مثال لما حذف سماعاً وجوباً، أما مثال ما حذف سماعاً جوازاً، نحو قولك : خير مقدمٍ عن قدمٍ من سفر أو غير .

(**ويجوز تقديمه**) تقديم المفعول المطلق (**على عامله**) لا مطلقاً بل إن كان للنوع أو العدد، وأما التأكيد فلا يتقدم؛ لأن المؤكد لا يتقدم على المؤكد، وحق التأكيد التأخير[1].

(**ولا يلزمُ**) لاسم المفعول الطلق (**لعاملٍ**) أي عامل، فإن المفعول المطلق لا يحتاج إلى عامل بل يجوز تركه ، أي يستعمل العامل بلا ذكره معه، لأن العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق، فلا يحتاج إليه إلا للتأكيد أو لبيان النوع أو العدد، وكثيراً ما لا يقصد[2].

---

(١) قال البركوي في الامتحان:" ولا يتقدم ما نصب للتأكيد على عامله لأن حق المؤكد التأخير". امتحان الأذكياء للبركوي (٥٧).

(٢) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٥٧).

والثَّاني المفعولُ بهِ: وهو اسمُ ما وقعَ عليه فعلُ والفاعِلِ، وهو على قسمين:

عامٌّ: وهو المجرورُ بالحرفِ. وخاصٌّ بالمتعدّي: وقد مرَّ.

(**والثاني**) المعمول الثاني المنصوب من الثلاثة عشر (**المفعول به** [1]) قدمه لوقف تمام معنى العامل عليه ، ولشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه أيضاً ، ومعناه في اللغة : الذي ألصق به الفعل وبه نائب الفاعل ، وفي الاصطلاح (**وهو اسم ما وقع عليه**) على ذلك الشيء، أي تعلق به حسًّا أو عقلاً (**فعل الفاعل** [2]) الحدث القائم به بقرنية إضافة الفعل إلى الفاعل.

(**وهو**) المفعول به (**على قسمين**) الأول (**عام**) شامل للازم والمتعدي (**وهو**) ذلك العام (**المجرور بالحرف** [3]) غير في واللام وما بمعناهما لأن مدخول في مفعول فيه لا به، ومدخول اللام مفعوله لا به، كما مر في بحث حروف الجر [4] .

(**و**) الثاني (**خاص بالمتعدي وقد مر**) بحث المتعدي واللازم في بحث العمل القياسي [5] .

---

(١) المفعول به: اسم منصوب يدل على مَنْ وقع عليه فعل الفاعل، مثل: ضربت زيداً.
قال البيضاوي :" هو ما يعقل الفعل به". امتحان الأذكياء للبركوي (٥٩).

(٢) اعلم أن العامل في المفعول به الفعل فقط عند البصريين، والفعل والفاعل معاً عند الفراء، والفاعل وحده عند ابن هشام، والمفعولية عندهم، والفاعلية عند الأخفش، فهذه خمسة مذاهب .
حاشية الأطه لي على نتائج الأفكار :علي رضا بن يعقوب الطربزوني، ورقة (٩٨/ أ).

(٣) حروف الجر مبنية، تدخل على الأسماء فتجرها، وعددها ثمانية عشر حرفاً؛ هي: من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء، الواو، التاء، الكاف، مذ، منذ، رب، حتى، خلا، حاشا، عدا، كي.
والاسم المجرور: هو الذي يكون مسبوقاً بأحد حروف الجر، وهو إما أن يكون ظاهراً أو ضميراً .
ولا بد للجار والمجرور من متعلق يتعلقان به .

(٤) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة الأطه لي (١٢٧)، وحاشية الأطوي على نتائج الأفكار: علي رضا بن يعقوب الأطربزوني ، ورقة (٩٨/ أ).

(٥) في بحث العامل القياسي الأول، وهو: الفعل .

ويجوز تقديمُهُ على عامِلِهِ، نحو: زيداً ضربتُ، وحذفهُ مطلقاً وحذفُ فعلِهِ لقيام قرينةٍ، نحو: زيداً لمَاَ قالَ من أَضْربُ.

والثَّالث المفعولُ فيهِ: وهو اسمُ ما فُعِلَ فيهِ مَضمونُ عامِلِهِ من زمانٍ أو مكانٍ، وشَرطُ نصبِهِ لفظاً تقديرُ في وقَدْ مرَّ شَرطُ تقديرِهِ.

(**ويجوز تقديمه على عامله**[1]) لقوته في العمل وعدم المانع عنه، والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدراً لما تقدم أن معمولهما لا يتقدم عليهما إلا المجرور بحرف الجر (**نحو زيداً ضربت**) وبه مررت (**وحذفه**) المفعول به (**مطلقاً**) بقرينة وبدونها (**وحذف فعله**) عامل المفعول به (**لقيام قرينه، نحو: زيداً، لمن قال: من أضرب؟**) أي اضرب .

(**والثالث**) والمنصوب الثالث من الثلاثة عشر (**المفعول فيه**[2]) المعمول – الظرف – الذي حدث الفعل فيه[3]، قدمه لكون مدلوله مدلول الفعل في الجملة، وكذلك قدمه موافقاً للكافية [4].

(**وهو اسم ما**) معنى (**فعل**) وقع (**فيه**) في ذلك المعنى (**مضمون عامله**) ومدلوله (**من زمان أو مكان** [5]).

---

(١) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٥٩-٦٠).

(٢) أو ظرفا الزمان والمكان.

(٣) أي أن الأفعال تحدثُ أو تحصلُ أو تفعلُ في ظرفي الزمان والمكان، وبعبارة أخرى: أن الأفعال مفعول فيهما.

(٤) انظر: الكافية لابن الحاجب (٣٠).

(٥) وعرفه ابن الحاجب بقوله:" المفعول فيه: هو ما فعلَ فيه الفعلُ مذكورٌ من زمان أو مكان". الكافية لابن الحاجب (٣٠).

وشَرطُ نصبِهِ لفظاً تقديرُ في وقَدْ مرَّ شَرطُ تقديرِهِ.

ويجوزُ تقديمهُ على عامِلِهِ ولو كانَ معنى فعلٍ وحذفهُ مطلقاً وحذفُ عاملِهِ لقرينةٍ.

والرَّابعُ المفعولُ لهُ: وهو اسمُ ما فُعِلَ لأجلِهِ .....

(**وشرط نصبه**[1]) شرط كون المفعول فيه منصوباً (**لفظاً**) لا محلًّا (**تقدير في**) بالاتفاق (**وقد مر شرط تقديره**) عند ذكر بحث العامل في بيان الحروف الجارة.

(**ويجوز**) لا يمتنع (**تقديمه**) المفعول فيه (**على عامله**) ما لم يكن نائب الفاعل ، كما مر في بحث حرف الجر (**ولو كان**) العامل (**معنى فعل**) جاز تقديمه (**وحذفه مطلقاً**) بقرينة أو بدونها (**وحذف عامله لقرينة**) نحو: يوم الجمعة، لمن قال: متى سرت؟ أي سرت .

(**والرابع**) والمنصوب الرابع من الثلاثة عشر (**المفعول له**[2]) الذي فعل لأجله (**وهو**) المفعول له في اصطلاح النحاة (**اسم ما**) اسم شيء (**فعل لأجله**) لأجل

---

(١) لا كونه مفعولاً فيه كما هو مذهب الجمهور، فإنهم لا يطلقونه إلا على المنصوب بتقدير في، وأما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم، بخلاف ابن الحاجب؛ حيث جعله مفعولاً فيه، وتبعه المصنف رحمه الله كما مر في بحث العامل في بيان الحروف الجارة .

أي اتفق الجمهور وابن الحاجب والمصنف أن المنصوب بتقدير في هو المفعول فيه، ولكنهم اختلفوا في أن المجرور بـ في هل هو مفعول فيه أو مفعول به غير صريح؟ فذهب إلى الأول (أنه مفعول فيه) ابن الحاجب والمصنف، وإلى الثاني (أنه مفعول به غير صريح) ذهب الجمهور.

انظر: الكافية لابن الحاجب (٣٠)، نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٢٨)، حاشية الأطويّ: علي رضا بن يعقوب الطربزوني ، ورقة (٩٨/ ب- ٩٩/ أ)، فتح الأسرار :محمد بن أحمد (٢/ ٨١)، حاشية على الأفكار، ورقة (٢٥/ ب).

(٢) المفعول له: هو مصدر قلبي (أي صادر من القلب، ويتصل بالمشاعر والأحاسيس النفسية) منصوب، يؤتى به ليبين سبب حدوث الفعل، مثل: الشفقة، الخوف، الاحترام، العزَّة، التأديب.

مضمونُ عامِلِهِ، وشرطُ نصبِهِ لفظاً تقديرُ اللاَّمِ وقد مرَّ شرطُ تقديرِهِ.

ويجوزُ تقديمهُ على عاملِهِ، وتركِهِ، وحذفُ عامله لقرينةٍ.

والخامسُ المفعولُ مَعَهُ: وهو المذكورُ بعد الواو .....

حصوله، نحو قعدت عن الحرب جبناً [1]، أي قعدت لحصول الجبن أو تحصيله، كضربته تأديباً.

(**مضمون عامله**) فعل مدلوله الذي هو الحدث، إما بمدلوله المطابقي أو التضميني كما مرَّ .

(**وشرط نصبه**) كونه منصوباً (**لفظاً**) إذ نصبه محلًّا لا يحتاج إلى شرط، هو (**تقدير اللام**[2]، **وقد مر شرط تقديره**) في بحث حروف الجر (**ويجوز تقديمه على عامله**) إن لم يكن نائب الفاعل (**وتركه**) عطف على ويجوز تقديمه، أي يجوز تركه مطلقاً، اختار الترك على الحذف تنبيهاً على انحطاط رتبته على رتبة ما سبق (**و**) يجوز (**حذف عامله لقرينة**) كقولك: تأديباً، لمن قال: لم ضربت زيدا؟ أي ضربته تأديباً .

(**والخامس**) المنصوب الخامس من الثلاثة عشر (**المفعول معه**) الذي فعل الفعل معه (**وهو المذكور بعد الواو**)[3][4] الذي بمعنى مع، فخرج بهذا القيد سائر المنصوبات

---

(١) خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر. انظر: الكافية لابن الحاجب (٣١).
وعند الجرمي أستاذ المبرد (أبو عمر صالح بن إسحاق) أنه حال.
انظر: الحواشي على الكافية، ورقة (١٥/ ب)، والجامي على الكافية (٢١٥).

(٢) قال البركوي :"إذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور، بل المفعول به غير الصريح، خلافاً لابن الحاجب". امتحان الأذكياء (٧٠).

(٣) انظر: الكافية لابن الحاجب (٣١)، امتحان الأذكياء للبركوي (٧٢).

(٤) وإذا قلت: لم وضع الواو موضع مع؟ قلت: لكون الواو أخصر، وأن أصل الواو واو العطف التي فيها مع الجمع، فناسب معنى القيد.
حاشية على الكافية، ورقة (١٦/ أ).

لمصاحبةِ معمولِ عاملٍ، نحو: جئتُ وزيداً.

ولا يجوزُ تقديمهُ على عاملهِ ولا على المعمولِ المصاحبِ ولا تعدّدهِ.

والسَّادسُ الحالُ: .....

سوى الحال التي وقعت جملة بعد الواو [1] (**لمصاحبه معمول عامل**) لأجل مشاركته لمعمول غير منصوب العامل في ذلك الحدث في زمان واحد.

واعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسط الواو [2] (**نحو جئت وزيداً**) مثال لما تعيين أن يكون مفعولاً معه لعدم جواز العطف، لأن العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيده بالمنفصل وهو منتفٍ، وهو مثال أيضاً لما كان العامل فيه لفظيًّا وفعلاً.

(**ولا يجوز تقديمه**) المفعول معه بدون المصاحب (**على عامله**) اتفاقاً، وفيه إشارة إلى أن عامله عامل المصاحبة لا الواو لأنه ليس من العوامل، بل هو واسطة على الرأي الصحيح، ولا العامل المعنوي إذ لا يتصور فيه التقديم.

(**ولا على المعمول المصاحب**) لاقتضاء معنى الواو تقديم القرين (**ولا**) يجوز (**تعدده**) المفعول معه تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد.

لما فرغ المصنف رحمه الله من المفاعيل الخمسة، أي من القسم الأول من المنصوبات، أعني ما يكون اسماً ومفعولاً، شرع في القسم الثاني، وهو الملحقات، أي: ما يكون اسماً وملحقاً بالمفاعيل، وهي:

(**و**) المنصوب (**السادس الحال**) المنصوب السادس من الثلاثة عشر، وهو معمول منصوب وملحق بالمفعول فيه لوجود معناه -معنى الظرفية- فيه، قدمها لكثرتها في الاستعمال.

---

(١) والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والإعراب دون المصاحبة، وهذه الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير الشركة في الإعراب.

انظر: نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٢٩)، حاشية على الإظهار، ورقة (٢٦/ أ)، حاشية الأطويّ على النتائج، ورقة (١٠٠/ أ).

(٢) انظر: نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٢٩).

وهي ما يبيّنُ هيئةَ الفاعلِ والمفعولِ به لفظاً أو معنىً، مثل: ضربتُ زيداً قائماً، وهذا زيدٌ قائماً. وعامِلها الفعلُ أو شبهُهُ أو معناهُ.

وشَرْطُها أَن يكونَ نكرةً لا تتقدّمُ على العامِلِ المعنويّ .....

وهي في اللغة: من حال يحول أي انقلب وتغير، سمي بها العرفي-الاصطلاحي- لانقلاب مدلوله وتغيره غالباً، وقيل في وجه التسمية: أنها مأخوذة من زمان الحال الذي يدل على الزمان أنت فيه، كذلك تدل على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول.

(**وهي**) الحال في عرف النحاة (**ما**) منصوب اسماً أو جملة (**يبين هيئة الفاعل أو نائبه أو المفعول به** [1]) الهيئة الحالة والكيفية أي كيفية العامل، والهيئة الصفة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل منه، وخرج به التمييز لأنه مبين الذات لا الصفة (**لفظاً أو معنى**) سواء كان الفاعل أو المفعول به لفظيًّا بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به في اللفظ، وقال ابن الحاجب:"وكل ما دلّ على هيئة صحَّ أن يقع حالاً [2]" (**وعاملها**) الحال (**الفعل**) مطلقاً (**أو شبهه أو معناه** [3]) فيعمل فيها العامل المعنوي .

(**وشرطها**) شرط كونها حالاً (**أن تكون نكرة**) الحال لكونها خبراً في المعنى (**ولا يتقدم**) الحال (**على العامل المعنوي** [4]) الذي هو معنى الفعل لضعفه في العمل .

قال ابن الحاجب :"ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف"[5]،وعند

---

(١) والمبتدأ على مذهب ابن مالك، كما في قوله : ومعنا جر علماً، أي لكونها علماً على الصحة. وعند سيبويه يقع الحال عن المبتدأ لأنه في المعنى فاعل. انظر: حواشي الفوائد الضيائية لملا جامي (١٣٨).

(٢) الكافية لابن الحاجب (٣٣).

(٣) للحال عدة معان : أحدها : ما بينه المصنف، والثاني: نهاية الماضي وبداية المستقبل، والثالث : الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يوصل به إلى المراد وخصوصيته، وهو مقتضى الحال ، والرابع: هي الواسطة بين الوجود والعدم، وهذا عند أهل الكلام، والخامس: ما عليه الإنسان من خير وشر، وغيرها. انظر الامتحان للبركوي (٧٢)، الكافية لابن الحاجب (٣٣).

(٤) بخلاف الفعل وشبهه، فإن الحال يتقدمها إذا لم يكن مانع يمنع من تقدمها .

(٥) الكافية لابن الحاجب (٣٣)، وحاشية الإظهار، ورقة (٢٦/أ).

ولا على ذي الحالِ المجرورِ، فلا يقالُ: مررتُ جالساً بزيدٍ.

وَلو كانَ صاحبُهَا نكرةً محضَةً وجبَ تقديمُ الحالِ عليها، نحو: جاءني راكباً رجلٌ، وتكونُ جملةً خبريةً فلابد فيها من رابطٍ وهو الضميرُ فقط في المضارعِ المثبتِ، نحو: جاءني زيدٌ يركبُ.

سيبويه وأكثر البصريين [1] ولو كان ظرفاً، وعند الأخفش إذا لم يتقدم المبتدأ على الحال، نحو : قائماً زيد في الدار ، وأما إن تقدم عليها جاز تقديمها عليه [2].

(**ولا**) تتقدم الحال (**على ذي الحال المجرور** [3]) بحرف الجر أو الإضافة؛ لأنها تابع وفرع لذي الحال، أي تابع لمعمول لا يمكن تقدمه على عامله، وقال: ولا على ذي الحال المجرور، وأما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقاً عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين [4].

(**فلا يقال : مررت جالساً بزيدٍ**) مثال لذي الحال المجرور بحرف الجر ، أما المجرور بالإضافة فهو نحو : جاءني مجرداً عن الثياب ضاربة زيد .

(**ولو كان صاحبها**) الحال (**نكرة محضة**) وغير مخصصة بشيء غير التقديم (**وجب تقديم الحال عليها**) على تلك النكرة بالاستقرار، أو لكونه مبتدأ في المعنى ، ولئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب (**نحو: جاءني راكباً رجلٌ**).

لما فرغ من بيان أحوال الحال إذا وقعت جملة فقال (**وتكون**) الحال (**جملة خبرية**) لدلالتها على الهيئة لا إنشائية (**فلا بد فيها**) في الجملة الحالية (**رابط**) يربطها إلى صاحبها (**وهو الضمير فقط**) الراجع إلى ذي الحال (**في المضارع المثبت**) مع فاعله لا المنفي (**نحو : جاءني زيد يركبُ**).

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية على من جامي على الكافية (١٤٤).

(٢) نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (١٣٢)، العصام على الفوائد الضيائية (١٣٩).

(٣) العصام على الفوائد الضيائية (١٣٩)، امتحان الأذكياء للبركوي (٧٣).

(٤) الفوائد الضيائية لملا جامي (١٤٣)، العصام على الفوائد الضيائية (١٣٩).

أو مع الواوِ أو الواوُ وحدَهُ أو الضميرُ وحدَهُ في غيرِ لكنَّ الغالِبَ في الاسميةِ الواوُ.

نحو: جاءني زيدٌ لا يركبُ أو ولا يركبُ أو ولا يركبُ عمروٌ أو ركبَ أو وركبَ أو وركبَ عمروٌ وهو راكبٌ .....

(**أو**) الضمير (**مع الواو**) ضميراً مع واو (**أو الواو وحدهُ** [1]) من غير الضمير (**أو الضمير وحده**) من غير الواو (**من غيره**) غير المضارع المثبت ، وهو: المضارع المنفي والماضي المثبت أو المنفي والجملة الاسمية (**لكن الغالب في الاسمية**) والفعلية المصدرة بليس لأنها لمجرد النفي على الأصح ولا تدل على الزمان، فهي كنفي داخل على الاسمية؛ أي : كأنها باقية على اسميتها، ولذا كان حكمها حكم الاسمية [2] (**الواو**) إما مع لقوتها في الاستقلال أو بدونه لدلالتها على الربط من أول الأمر، فيكتفى بها .

(**نحو: جاءني زيدٌ لا يركب**) مثال للمضارع المنفي الذي وقع حالاً بالضمير وحده (**أو لا يركب**) مثال للمضارع المنفي أيضاً لكنه بالواو والضمير معاً (**أو: لا يركب عمر**) مثال له، لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه لأن فاعله عمرو ، وقوله (**أو ركب**) مثال لما وقع الماضي المثبت حالاً مع الضمير وحده (**أو ركب**) مثال له أيضاً، لكنه مع الضمير والواو معاً (**أو ركب عمرو**) مثال أيضاً للماضي الذي وقع حالاً بالواو وحده (**أو**) جاءني (**هو راكب**) مثال للجملة الاسمية التي وقعت حالاً

---

(١) وتسمى واو الحال، وعلامتها صحة وقوع إذْ موقعها، نحو: جاء زيد وعمرو قائمٌ.

(٢) انظر : حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (٢٥٦)، وحاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (١٤٦).

أو وهو راكبٌ أو عمروٌ راكبٌ.

ويجوزُ تعدّدُ الحالِ، نحو: جاءني زيدٌ راكباً ضاحكاً.

وحذفُ عامِلِهِ لقرينةٍ، نحو: راشداً مهذباً لمن قال أريدُ السفرَ.

بالضمير (**أو**) جاءني (**وهو راكبٌ**) مثال لما وقعت حالاً بالواو والضمير (**أو عمرو راكبٌ**) مثال لها أيضاً للواقعة بالواو وحده [1].

(**ويجوز تعدد حال**) كالخبر ، سبق في أول بحث الحال أن الحال بمثابة الخبر عن صاحبها، فكما يجوز تعدد الخبر فكذلك يجوز تعدد الحال، فإن اجتمعت على ذي حال واحد يسمى مترادفة، وإن كان المتأخر حالاً من المتقدم تسمى مداخلة [2] (**نحو: جاءني زيد راكباً ضاحكاً**) مثال لتعدد الحال، فراكباً حال من زيد، وضاحكاً بعد حال منه، فالحال حينئذٍ مترادفة، أو حال من المستكن في راكباً، فالحال حينئذٍ متداخلة، أو صفة راكباً .

(**أو**) يجوز (**حذف عامله**) عامل الحال (**لقرينة**) مقالية أو حالية (**نحو : راشداً مهدياً، لمن قال: أريد السفر**) أو لمن تهيأ للسفر أو شرع فيه ، والمحذوف هو لفظ سر، وهو أمر من سار يسير أو اذهب، وهو معلوم بقرينة تهيئه أو شروعه فيه؛ أي: سر

---

(١) الرابط في الجملة الحالية باعتبار انفراد الرابط واجتماعه على ثلاثة أقسام :

- القسم الأول : الضمير وحده ، وذلك في : ١- الجملة المضارعية المثبتة، ٢- الجملة المضارعية المنفية، ٣- الجملة الماضوية المثبتة، ٤- الجملة الاسمية والضمير في أولها ، ٥- الجملة الاسمية والضمير في وسطها، ٦- الجملة الاسمية والضمير في آخر الجملة .

- القسم الثاني : الضمير مع الواو و ذلك في : ١- الجملة المضارعية المنفية، ٢- الجملة الماضوية المثبتة، ٣- الجملة الماضوية المنفية، ٤- الجملة الاسمية والضمير في أولها، ٥- الجملة الاسمية والضمير في وسطها، ٦- الجملة الاسمية والضمير في آخرها.

- القسم الثالث : الواو وحده ، وذلك ١- في ماضي مثبت، ٢- في ماضي منفي، ٣- في جملة اسمية.

انظر : حاشية الأطوي على نتائج الأفكار : علي رضا الطربزوني، ورقة (١٠٣/ ب).

(٢) انظر : الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٤٩)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (١٤٣).

السابعُ التمييزُ: وهو ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ تامّةٍ بأحدِ الأشياءِ الخمسةِ، وقد سَبَقَ، أو مقدرةٍ في جملةٍ.

حال كونك راشداً فيما يمكن فيه الرشد بنفسك، وحال كونك مهديًّا ، وهذان الحالان مترادفان هنا ، وقيل: يحتمل الترادف والتداخل ، لكنه على التداخل لا يكون مما نحن فيه لعدم التعدد في المتداخلين.

(**والسابع**) المنصوب السابع من الثلاثة عشر (**التمييز**) هو في اللغة: التبيين والتفسير والمميز، أي أن المتكلم يميزه من بين الأجناس لدفع الإبهام.

قدمه المصنف لأنه معمول بلا حاجة إلى الواسطة، بخلاف المستثنى (**و**) التمييز في الاصطلاح (**هو ما**) اسم منصوب لا يكون إلا نكرة (**يرفع الإبهام**) لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب [1]، والوضعي كما ذكره البيضاوي؛ لأن الغرض من ذكرهما إخراج المشترك [2].

(**عن الذات**) عما يقوم بنفسه،فخرج النعت والحال[3]،فإنها ترفع الإبهام عن صفة صاحبها، وكذا المرة والنوع (**مذكورة تامة بأحد الأشياء الخمسة**[4]، **وقد سبق**) ذكرها في بحث الاسم المبهم التام : وهو العامل القياسي الثامن من التسعة (**أو مقدرة**) عن ذات مقدرة ، وهو بيان لنوعي التمييز ، أي التمييز نوعان : أحدهما: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، والآخر: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة (**في جملة**) فعلية أو اسمية.

---

(١) في الكافية (٣٤)، الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٥١)، حاشية العصام على الفوائد على الكافية (١٤٥).

(٢) قال البيضاوي في كتاب لب الألباب :" التمييز نكرة يزيل الإبهام الوضعي ". انظر : امتحان الأذكياء شرح لب الألباب للبركوي (٧٥).

(٣) انظر : امتحان الأذكياء للبركوي (٧٥).

(٤) أي بأحد الأشياء الخمسة التي تكون سبباً لتمامية الاسم المبهم؛ وهي :
١- أن يكون تمام بنفسه لا بآخر ، ٢- بالتنوين ، ٣- بنون التثنية، ٤- بنون شبه الجمع، ٥- بالإضافة. انظر : بحث الاسم المبهم التام (١٨٥-١٩٠).

نحو: طابَ زيدٌ نفساً. أي طابَ شيءٌ زيدٍ أو ما ضاهاها، نحو: الحوضُ ممتلئٌ ماءً، والأرضُ مفجرةٌ عيوناً وزيدٌ طيبٌ أباً وأبوَّةً وداراً وحَسنٌ وجهاً وأفضلُ من عمروٍ علماً أو في إضافةٍ، نحو: أعجبني طيبُهُ أباً وأبوّةً.

وهذا التمييزُ فاعلٌ في المعنى فلهذا .....

(**نحو : طاب زيد نفساً**) طاب شيء زيد، وهو مثال لذات مقدرة في الجملة، فإن الإبهام ليس في طاب ولا في زيد؛ بل في شيء منسوب إلى زيد، وهو نفسه، وإليه أشار بقوله (**أي طاب شيء زيدٍ**) طاب شيء منسوب إلى زيد، ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه .

(**أو ما**) شيء (**ضاهاها** [1]) شابه الجملة في اشتمال الجملة إلى الفاعل (**نحو : الحوضُ ممتلئ ماءً**) ممتلئ شيئه ماء، وهو تمييز خاص عن ذات مقدرة في نسبة ممتلئ إلى فاعله المستتر، وهو شيء .

(**والأرض مفجرةٌ عيوناً**) مثال لاسم المفعول، أي مفجرة شيئها، وهو نائب الفاعل (**وزيد طيِّبٌ أباً**) مثال للصفة المشبهة، والتمييز فيه عين؛ وهو ذات الأب (**وأبوةً**) أي زيد طيب أبوة، إشارة إلى عرض إضافي ومحتمل (**وداراً**) عين تميز إضافي خاص بالمتعلق (**وحسنٌ وجهاً**) زيد وجهاً مثال للصفة المشبهة، والتمييز ليس عين بل جزؤه، وهو نوعٌ آخر (**وأفضلُ من عمرٍو علماً**) زيد أفضل من عمرو مثال لاسم التفضيل، والتمييز فيه عرض غير إضافي وخاص للمتعلق .

(**أو**) ما يرفع الإبهام عن تلك الذات المقدرة (**في إضافةٍ**) لشبه كائنة في إضافةٍ (**نحو : أعجبني طيبهُ**) طيب شيئه (**أباً وأبوة**) وداراً وعلماً ووجهاً كما عرفت.

(**وهذا التمييز**) النوع الثاني من التمييز ، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فيما ذكر (**فاعل في المعنى**) لا في اللفظ، سواء كان فاعلاً حقيقة أو مجازاً (**فلذا**) فلأجل أنه

---

(١) ضاها : فعل ماضٍ، من باب المفاعلة بمعنى المشابه .

لا يتقدمُ على عاملِهِ. والتمييزُ لا يكونُ إلا نكرةً.

والثَّامنُ: المستثنى؛ وهوَ نوعانِ:

متصلٌ: وهوَ المخرَجُ عن متعدّدٍ بإلاَّ أو إحدى أخواتها.

فاعل في المعنى (**لا يتقدم على عامله**) التمييز كالفاعل، فإنه لا يتقدم على عامله، هذا عند الجمهور ومنهم المصنف [1]، أما عند المازني والمبرد والكسائي فيجوز تقديمه على الفعل وشبهه [2].

(**والتمييز**) جنس التمييز، فيشمل النوعين (**لا يكون إلا نكرة**) بدليل الاستقراء؛ لأن النكرة أصل في الاسم .

(**الثامن**) المنصوب الثامن من الثلاثة عشر (**المستثنى**) ما يطلق عليه لفظ المستثنى.

وهو لغة: مشتق من كفيت فلان عن الأمر إذا صرفته عنه ، والمستثنى مصروف من المستثنى منه ، ومشتق من ثنيت الشيء إذ ضاعفته، فسمي الاستثناء استثناء لأن الأول مضاعف بالثاني، فإن كان مثبتاً كان مضاعفاً بالنفي، وإن كان منفيًّا كان مضاعفاً بالإثبات .

وفي الاصطلاح : إخراج الشيء بألا، أو بما في معناها.

(**و هو نوعان : متصل، وهو**) الاسم (**المخرج**) باعتبار الحكم والمراد (**عن متعدد**) الأجزاء والجزيئات ليس بمفرد، بل أقله يطلق على اثنين حتى يصح بعد الإخراج، والإخراج يستلزم الدخول فيه قبله ، وعلم دخوله فيه باعتبار المفهوم (**بإلا وإحدى أخواتها**) نظائر إلا، مثل: حاشا، وكلا، وعدا، وغيرها .

---

(١) قال ملا جامي :" لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً تامًّا بالاتفاق".
انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (١٦٠).

(٢) انظر : متن الكافية لابن الحاجب (٣٦)، الفوائد الضيائية لملا جامي (١٦٠)، حواشي الفوائد الضيائية (١٦٠)، نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٣٧).

ومنقطعٌ: وهوَ المذكورُ بعدَها غيرَ مُخْرَجٍ.

والمستثنى منصوبٌ إذا كانَ بعدَ إلاّ غير الصّفةِ في كلامٍ موجبٍ تامٍّ، نحو: جاءني القومُ إلاّ زيداً.

أو مقدماً على المستثنى منهُ، نحو: ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ.

أو منقطعاً، نحو: جاءني القومُ إلا حماراً، أَو كانَ بعدَ خَلا أَو عَدا في الأكثرِ، أو ما خَلا أو ما عَدا أو ليسَ أو لا يكون.

(**ومنقطع**) وهو النوع الثاني من المستثنى بعد الأول الذي هو المتصل ، والمنقطع (**هو المذكور بعدها**) إلا وإحدى أخواتها حال كونه (**غير مخرج**) في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور، سواء كان من جنسه أو لا (**والمستثنى**) متصلاً أو منقطعاً (**منصوب**) وجوباً[1] (**إذا كان بعد إلا**) احتراز عما يكون بعد أخواتها، فإنه في بعضها مجرور، وفي بعضها غير مقيد بإيجاب الكلام .

(**غير الصفة**) صفة إلا أو بدل منه (**في كلام موجب**) مثبت لا نفي فيه ولا نهي ولا استفهام، فإنه لو كان في أحدهما لم يجب النصب، بل يجوز النصب والبدل (**تام**) صفة، أي في كلام تام مذكور فيه للمستثنى منه (**نحو : جاءني القوم إلا زيداً**) مثال للمستثنى الواقع بعد إلا منصوباً وجوباً (**أو مقدماً على المستثنى منه**) لتعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع (**نحو : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ**) فإن إلا زيداً قدم على أحد.

(**أو**) كان بعد إلا (**منقطعاً**) والناصب فيه إلا لكونها بمعنى لكن كما مر (**نحو: جاءني القوم إلا حماراً**) لكن حماراً لم يجئ (**أو**) إذا (**كان بعد خلا أو عدا في الأكثر**) والمستثنى منصوب بعدهما على أنهما فعلان في أكثر الاستعمال (**أو**) بعد (**ما خلا أو ما عدا**) لكونه مفعولاً به أيضاً؛ لأن ما فيها مصدرية مختصة بالفعل، فلا يكون مجروراً بعدها أصلاً (**أو ليس ، أو لا يكون**) لكونه خبراً عنهما ، والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به .

---

(١) لمقابلته قوله الذي لم يذكره: ويجوز فيه النصب .

ويجوزُ فيهِ النصبُ على الاستثناءِ ويختارُ البدلُ في كلامٍ غير موجبٍ.

والمستثنى منهُ مذكورٌ، نحو: ما جاءني القومُ إلاّ زيداً أو إلا زيدٌ.

ويعربُ على حسبِ العوامِلِ إذا كانَ المستثنى منه غيرَ مذكورٍ، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ.

ومخفوضٌ بعدَ غير وسوًى وسواءٍ وحاشا في الأكثرِ وعدا وخلا في الأقلِّ.

(**ويجوز فيه**) في المستثنى الذي بعد إلا، وهو اعتبار والحكم مخصوص به (**النصب على الاستثناء، ويختار البدل**) كونه بدلاً من المستثنى منه.

(**في كلام غير موجب**) بعد إلا، إذ في الموجب يجب النصب كما عرفت، وبمعرفة الموجب يعرف غير الموجب.

(**والمستثنى منه مذكور**) إذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل (**نحو: ما جاءني إلا زيداً**) بالنصيب على الاستثنائية (**أو إلا زيدٌ**) بالرفع، وهذا حين كونه بدلاً من القوم (**ويعرب**) المستثنى (**على حسب العوامل**) اقتضائها رفعه أو نصبه أو جره (**إن كان المستثنى منه غير مذكور**).

(**نحو: ما جاءني إلا زيد**) مثال لاقتضائه الفاعل، ومثال المفعول: ما رأيت إلا زيداً، مثال المجرور: ما مررت إلا بزيدٍ.

(**ومخفوضٌ**) مجرور لكونه مضافاً إليه (**بعد غير وسوى**) بكسر السين وضمها (**وسواء**) بفتح السين وكسرها مع المد (**و**) بعد (**حاشا**) لكونها حرف جر (**في**) الاستعمال (**الأكثر**) ومنصوب على المفعولية في الأقل على أنها فعل متعد فاعله مضمر، نحو: ضرب القوم عمداً حاشا زيداً (**وعدا وخلا**) لكونهما حرفي جر (**في الأقل**) في الاستعمال الأقل، فإنه منصوب بعدهما في الأكثر على المفعولية.

وأصلُ غيرٍ أنْ يكونَ صفةً وَيُحْمَلُ على إلاّ في الاستثناء، ويعربُ كإعرابِ المستثنى بإلّا على التفضيل.

وأصلُ إلاّ الاستثناءِ ويحملُ على غيرٍ في الصفةِ إذا تعذَّر الاستثناءُ .....

(**وأصل غير أن يكون صفة**) لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة، لذا كثر في الاستعمال، نحو : جاءني رجل غير زيد، فهو يدل على مغايرة رجل لزيد (**ويحمل**) يحمل لفظ غير مع القلة على خلاف الأصل، وهو أن تحمل إلا على غير فيما مر لأنه يمتنع حينئذٍ حملها على الاستثناء، فيجب العدول عن الأصل وجعلها صفة بمعنى غير (**على إلا**) بالنقل إلى معناه في الاستثناء، أي ينقل معنى المغايرة إلى معنى الاستثناء .

(**ويعرب**) المحمول على إلا، وهو لفظ غير حينئذٍ (**كإعراب المستثنى بإلا**) يظهر إعراب المستثنى لفظاً في لفظ غير (**على التفصيل**) المذكور؛ من وجوب نصبه لو في موجب تام، أو مقدماً أو منقطعاً باعتبار المضاف إليه ، وجواز الوجهين مع أولوية البدل في غير الموجب التام ، والإعراب بحسب العوامل [1].

(**وأصل إلا الاستثناء**) الراجح الكثير في إلا استعماله في معنى الاستثناء لكونه موضوعاً له (**ويحمل على غير في الصفة**) على خلاف الأصل، لما مر في الاشتراك (**إذا تعذر الاستثناء**) إذا لم يمكن حملة على استثناء متصل، أو المنقطع إذا وقع في الجملة لم

---

(١) المستثنى مطلقاً باعتبار إعرابه على ثلاثة أقسام :

أ- القسم الأول : المستثنى الذي يكون منصوباً ، وهو على نوعين :

١- النوع الأول: ما يكون نصبه واجباً ، وهو في ستة مواضيع : في كلام موجب تام بعد إلا، في المستثنى المتقدم على المستثنى منه، في المستثنى المنقطع، في المستثنى الذي بعد ما خلا وما عدا، في المستثنى الذي بعد ليس ولا يكون .

ب- القسم الثاني : المستثنى الذي يكون إعرابه على اقتضاء العوامل .

ج- القسم الثالث : المستثنى الذي يكون مجروراً ، وذلك بعد : غير، وسوى، وسواء، وحاشا، وخلا، وعدا .

فتكونُ ما بعدها صِفَةٌ لا مستثنىً، نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

والتاسعُ خبرُ بابِ كانَ: وأمرهُ كأمرِ خبرِ المبتدأ، .....

يعلم دخوله في المستثنى منه ولا بد فيها من المعلومية (فيكون ما بعدها) بعد إلا (صفة) في الظاهر واللفظ، فيظهر الإعراب في اسم وقع بعدها (لا مستثنى) لتعذر الاستثناء بنوعيه المتصل والمنقطع (نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢])[1] مثال لحمل إلا على الصفة لأنها تابعة لجمع منكر غير محصور، وهي الآلهة، ويتعذر الاستثناء لعدم دخول لفظ الجلالة في الآلهة يتعين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء ، وهناك مانع آخر أن هذه الآية رد على المشركين الذين يقولون مع الله إله آخر، فقيل لهم: لو كان مع الله إله آخر لفسدت السموات والأرض، ولكن لم تفسدوا بدليل المشاهدة، فلم يكن معه إله آخر، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بحمل إلا على الصفة[2].

(والتاسع) المنصوب التاسع من الثالثة عشر (خبر باب كان) أي الأفعال الناقصة، وهو المسند إلى اسمها وترك تعريفه، لأنه علم مما سبق (وأمره) حال خبر باب كان وشأنه من الأحكام النحوية (كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه؛ من كونه واحد أو متعدد، أو مفرد وجملة، وجواز تعدده، وغير ذلك.

---

(١) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾: أي في السماء والأرض، ﴿ءَالِهَةٌ﴾: جمع إله، ولا دلالة فيهما على عدد محصور، ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾: غير الله، فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول، ﴿لَفَسَدَتَا﴾: لخرجتا عن الانتظام الأكمل.

(٢) انظر : الكافية لابن الحاجب (٣٨)، حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٧٢).

ويجوزُ حذفُ كانَ دون غيرِهِ عندَ قرينةٍ، نحو: النَّاسَ مجزيُّونَ بأعمالهم إِنْ خيراً فخيرٌ وإِنْ شرًّا فَشَرٌّ، ويجوزُ في مثلِهِ أربعةُ أوجهٍ.

والعاشرُ: اسمُ بابُ إِنَّ: وهوَ كالمبتدأ لكن لا يجوزُ حَذفهُ.

والحاديَ عشر: اسمُ لا التي لنفي الجنسِ، نحو: لا غلامَ رَجُلٍ عندنا.

(**ويجوز حذف كان**) فقط لكثرة استعمالها (**دون غيره**) من الأفعال الناقصة[1] لأنها ليست كثيرة الاستعمال، ولامتناع حذفها (**عند قرينةٍ**) عند وجود قرينة (**نحو: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشر**) مثال لمجيء اسم بعد إن ثم فاء ثم اسم.

(**ويجوز في مثله**) مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد أن ثم فاء ثم اسم (**أربعة أوجه**) رفع الاسمين الواردين بعد أن والفاء، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني، ونصب الأول ورفع الثاني، والأول أقوى لقلة الحذف وقوة المعنى[2].

(**والعاشر**) المنصوب العاشر من الثالثة عشر (**اسم باب أن**) باب الحروف المشبهة بالفعل (**وهو كالمبتدأ**) في جميع ما يجوز فيه، وما يمتنع إلا في صحة وقوعه نكرة صرفة، فإنه يصح فيه ولا يجوز في المبتدأ (**لكن لا يجوز حذفه**) حذف اسم باب إن إلا للضرورة الشعرية، بخلاف المبتدأ فإنه يجوز حذفه، ولا بد من استثناء ضمير الشأن، فإنه يجوز حذفه إذا لم يله فعل صريح، ذكره المصنف في رسالة الامتحان[3].

(**والحادي عشر**) والمنصوب الحادي عشر من الثلاثة عشر (**اسم لا التي لنفي الجنس**) لنفي الحكم عن الجنس، وهو المسند إليه خبره (**نحو: لا غلامَ رجلٍ عندنا**) وقد مرَّ شرط العمل في بحث العامل[4].

---

(١) انظر: حاشية الفوائد الضيائية لملا جامي (١٧٦)، نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٤٢).

(٢) انظر: حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٧٦).

(٣) امتحان الأذكياء للبركوي (٨٣).

(٤) في بحث العامل اللفظي السماعي، النوع الثاني: حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر، حروف النصب: إلا، ولا لنفي الجنس (١٠٥).

وقد يحذفُ عندَ وجودِ الخبرِ، نحو: لا عليكَ أي لا بأسَ.

والثَّانيَ عشر خبرُ ما ولا المشبهتين بـ "ليسَ": وهو مثلُ خبرِ المبتدأ.

والثَّالثَ عشر المضارعُ الداخلُ عليهِ إحدى النواصبِ، نحو: لن يضربَ.

وأمَّا المجرورُ فاثنان:

الأوّلُ: المجرورُ بحرفِ الجرِّ، وقدْ مرَّ بيانهُ.

والثَّاني: المجرورُ بالإضافةِ، ولا يجوزُ تقديمهُ ولا معمولهِ على المضافِ ..

(**وقد يحذف**) اسم لا (**عند وجود الخبر**) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم (**نحو : عليك**) أي لا بأس .

(**والثاني عشر**) والمنصوب الثاني عشر من الثالثة عشر (**خبر ما ولا المشبهتين بليس**) وهو مثل (خبر المبتدأ) في حكم الصحة، وفي جميع ما يجوز وما يمتنع.

(**والثالث عشر : المضارع الداخل عليه إحدى النواصب**) الأربعة : أن ، لن ، كي ، إذن [1] (**نحو : لن يضرب**).

والقسم الثالث من المعمول بالأصالة والمختص بالاسم المجرور (**وأما المجرور فاثنان**):

(**الأول**) النوع الأول (**المجرور بحرف الجر، وقد مرَّ بيانه**) في بحث العامل اللفظي السماعي، النوع الأول : حروف الجر [2].

(**والثاني: المجرور بالإضافة**) معنوية أو لفظية (**ولا يجوز تقديمه**) المجرور بالإضافة (**ولا**) تقديم (**معموله على المضاف**) لأن الإضافة تقتضي اتصال المضاف إليه

---

(١) مر بيانها في العامل اللفظي السماعي ، النوع الرابع : حروف تنصب الفعل المضارع (١٠٨).

(٢) (٧٥-٧٩).

إلاّ أنْ يكونَ المضافُ لفظَ غَيرٍ فيجوزُ تقديمُ معمولِ المضافِ إليهِ، نحو: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، لكونه بمعنى لا ضاربٍ.

ولا الفصلُ بينهما بشيءٍ في السعةِ غير ما سُمعَ، ولا يقاسُ عليهِ .....

بآخر المضاف في اللفظ والتقديم بما فيه (**إلا أن يكون المضاف لفظ غير، فيجوز**) حينئذٍ (**تقديم معمول المضاف إليه عليه، نحو : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ لكونه بمعنى لا ضارب)** لتضمنه معنى النفي، وأكد لفظ غير بـ لا في: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] أي : وغير الضالين .

(**ولا**) يجوز (**الفصل بينهما**) المضاف والمضاف إليه (**بشيء في السعة**) أي سعة -بكسر السين وفتحها- الكلام المنثور لا الشعر (**غير ما سمع**) من العرب وحفظ ، فيجوز الفصل به -بالسموع- في السعة أيضاً.

(**ولا يقاس عليه**) على ما سمع، أي لا يجرى القياس عليه فيما لم يسمع ، بل يقتصر عليه؛ وهو ثلاثة :

الأول: مفعول المضاف، كقوله تعالى :﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧]، بنصب أولادهم وبجر شركائهم.

والثاني: ظرفه، كقوله : ترك يوماً نفسك.

والثالث: القسم، نحو : هذا غلام والله زيد .

ولا في الضرورةِ إلاّ بالظرفِ، وقد يحذفُ المضافُ فيعطى إعرابهُ للمضافِ إليهِ وهوَ القياسُ، نحو: قوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢] أي: أهلَ القريةِ.

وقد يبقى مجروراً على النُّدُورِ، نحو: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾ [الأنفال:٦٧] بجر الآخرة على قراءةٍ أي ثوابَ الآخرةِ.

(ولا في الضرورة) الشعرية (إلا بالظرف [1]) المفعول فيه، كقوله : لله در اليوم من لامها [2].

(وقد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى إعرابه للمضاف إليه) لقيامه مقامه (وهو) إعطاء إعرابه له بعد الحذف (القياس) القاعدة الكلية، والغالب في الاستعمال (نحو قوله تعالى :﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢]، أي أهل القرية).

(وقد يبقى) المضاف إليه (مجروراً على الندور) كونه نادراً وليس بقياس، بل مخالفاً له (نحو قوله تعالى :﴿ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾ [الأنفال:٦٧] بجر الآخرة على قرآءة) شاذة خارجة عن القرآءة المتواترة، والتي هي بنصب الآخرة (أي ثواب الآخرة).

---

(١) قال البركوي في رسالة الامتحان :" والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح: إن الفصل سبعة أقسام، ثلاثة جائز في السعة... وأربعة يختص بالشعر ". امتحان الأذكياء للبركوي (٩٠).

(٢) إن الفصل في السعة قياس عند البعض، وإنه ليس بقياس عند البعض الآخر، وفي الضرورة مقصور على الظرف عند البعض الثاني، وليس بمقصور عند البعض الأول .
انظر: حاشية نتائج الأفكار ، ورقة (١٠٩ / أ).
والفاصل بين المضاف والمضاف إليه قسمان :
القسم الأول : سماعي في الكلام المنثور ، بثلاثة أشياء بالإجمال، وخمسة بالتفصيل؛ وهي :
١ - بمفعول المضاف الصفة، ٢ - بمفعول المضاف المصدر، ٣- بظرف المضاف الصفة، ٤ - بظرف المضاف المصدر، ٥ - بالقسم.
القسم الثاني : قياسي في الضرورة الشعرية بسبعة أشياء، هي :
١ - بمفعول لفظ غير مضاف، ٢ - بفاعل ذلك اللفظ، ٣- بنعت ذلك اللفظ، ٤ - بالنداء، ٥ - بالفعل الملغي، ٦ - بالمفعول لأجله، ٧- بـ إمّا .

وَقَدْ يحذفُ المضافُ إليهِ ويبقى المضافُ على حالهِ إن عُطِفَ عليهِ ما أُضيفَ إلى مِثلِ المحذوفِ، نحو: بينَ ذراعَيْ وجهةِ الأسدِ أي ذراعي الأسدِ.

أو كرِّرَ مضافٌ إلى مثلِ المحذوفِ، نحو: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، وإلاّ فَيُنَوَّنُ المضافُ عِوَضاً عنه لم يكن المضافُ غايةً، .....

(**وقد يحذف المضاف إليه**) بقرينة (**ويبقى المضاف على حاله**) بلا تنوين عوض ولا بناء (**إن عطف عليه**) على المضاف (**ما**) اسم من الظرف أو غيره (**أضيف**) ذلك الاسم (**إلى مثل المحذوف**) فيكون كالمذكور، أي يبقى على حاله لوجود القرينة، فأبقى المضاف على حاله، ولم يعد ما حذف لأجل الإضافة (**نحو : بينَ ذراعي وجبهة الأسد، أي ذراعي الأسد**).

(**أو كرر مضاف**) إذا كرر الاسم الذي أضيف (**إلى مثل**) المضاف إليه (**المحذوف ، نحو : يا تيمَ تيمَ عديّ**) وهو قول جرير خطاباً إلى أهالي عدي، وقوم عمر بن لجاء [1].

فالتيم الأول مضاف إلى محذوف؛ وهو عدي، فالقرينة على المحذوف كونه منصوباً؛ لأن المنادى منصوب حين كونه مضافاً، وإما القرينة على المحذوف فإضافة تيم الثاني إلى عدي.

(**وإلا**) أي إن لم يعطف عليه مثله، ولم يكرر المضاف (**فينوّن**) لا يبقى على حاله، بل ينون (**المضاف**) بعد حذف المضاف إليه (**عوضاً عنه**) لتحصيل العوض عن المضاف إليه المحذوف (**وإن لم يكن المضاف غاية**) اسم غاية، وهي من الأسماء التي يقال لها غايات؛ وهي : حسب، ولا غير، وليس غير، وكذا قبل، وبعد غير منوياً

---

(١) وتمامه : يا تيمَ تيم عديٍّ لا أبالكم فلا يلقينكم في سوءة عمر

انظر : نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٤٤).

نحو: قوله تعالى:﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا﴾ [الأنبياء:٧٩]، ونحو: حينئذٍ ويومئذٍ أي كُلَّ واحدٍ إذا كانَ كذا ويومَ إذٍ كان كذا.

وإن كانَ غايةً وهي : الجهاتُ الستُّ وحسبُ ولا غيرُ وليس غيرُ منويًّا فيها المضافُ إليه يبنى على الضَمِّ.

وأَمَّا المجزومُ: ففعلٌ مضارعٌ دَخَلَهُ إِحدَى الجوازمِ المذكورةِ سابقاً.

فإِنْ كانت كَلِمَ المجازاتِ .....

المضاف إليه (**نحو قوله تعالى :﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا﴾** [الأنبياء:٧٩]) مثال لما حذف فيه المضاف إليه وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية، وهو لفظ كل (**ونحو : حينئذٍ، ويومئذٍ: أي كل واحدٍ ، وحينَ إذا كان كذا**) إن أصل كل هذه الثالثة مضاف، فالأول مضاف إلى واحد، والأخيران مضافان إلى إذ، وهو ظرف زمان ومضاف إلى جملة كان كذا، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

(**ويوم إذ كان كذا، وإن كان**) المضاف (**غاية، وهي الجهات الست**) وقد مرت في بحث حرف الجر (**وحسب ، ولا غير وليس غير منوياً فيها**) في تلك المذكورات من الغاية وغيرها (**المضاف إليه**) بلا عوض (**يبنى**) المضاف (**على الضم**) لتكون حركته حالة البناء مخالفة لحركة الإعراب .

(**وأما المجزوم**) القسم الرابع من المعمول بالأصالة والمختص بالفعل (**ففعلٌ مضارع دخله أحد الجوازم المذكورة سابقاً**) الخمسة عشر [١].

(**فإن كانت**) الجوازم (**كلم المجازات** [٢]) وهي الجوازم التي تجرم فعلين وتقتضي الجزاء، سواء كانت حرفاً أو اسماً، وقد مرَّ معناها كذلك [٣].

---

(١) في العامل اللفظي السماعي، النوع الخامس والأخير : حروف تجزم الفعل المضارع (١١٠-١١٢).

(٢) وهي : تجزم فعل واحد، وهي : لمْ، لما، لام الأمر، لا النهي .
وتجزم فعلين، وهي : مهما، ما، من، أين، متى، أن، أنّى، أي، حيثما، إذْ ما، إذا ما.

(٣) (١١٠-١١١).

تقتضي شرطاً وجزاءً فإن كانَ مضارعين أو الأوَّل مضارعاً بغيرِ فاءٍ فالجزمُ في المضارعِ واجبٌ، وإن كانَ الأوَّلُ ماضياً والثَّاني مضارعاً جازَ الجزمُ والرَّفعُ في الثَّاني، وإن كانَ الجزاءُ ماضياً متصرّفاً بمعنى المضارعِ أو مضارعاً منفيّاً بلَمْ أو لمّا فلا يجوزُ دخولُ الفاءِ فيهِ، نحو: إنْ ضربتَ ضربتُ أو لم أضربْ.

وإنْ كانَ الجزءُ جملةً اسميّةً أو ماضيّةً غير متصرفةٍ أو بمعناه فلا بُدَّ حينئذٍ مِنْ قدْ ظاهرةً أو مقدرةً أو مضارعاً مقترناً بالسّينِ أو سوفَ أو لَنْ أو ما .....

(**تقتضي شرطاً وجزاءً**) لأنها موضوعة لتعليق أمر بأمر، فتعمل فيهما لأن مبنى العمل على الاقتضاء.

(**فإن كانا مضارعين أو كان الأول**) الشرط فقط (**مضارعاً**) والثاني ماضياً أو غيره (**بغير فاء**) بلا فاء (**فالجزم في المضارع واجب**) لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع ، نحو : إن تخلص تنج فإن تعمل فأنت ناج (**وإن كان الأول**) الشرط (**ماضياً والثاني مضارعاً**) الجزاء بلا فاء (**جاز الجزم والرفع في الثاني**) في المضارع الذي وقع جزاء لضعف تعلق الجازم بحيلولة الماضي الذي ليس فيه جزم (**وإن كان الجزاء ماضياً متصرّفاً**) أي من الأفعال التي لها مضارع، لا غير متصرف (**بمعنى المضارع**) لا بمعنى نفسه، وهي صفة بعد صفة (**أو مضارعاً منفيًّا بلم أو لمّا فلا يجوز دخول الفاء فيه**) لتحقق تأثير أداة الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال، واكتفاء بالرابط المعنوي عن الرابط اللفظي (**نحو : إن ضربت ضربت**) أي اضرب (**أو لم أضرب**) أو لما أضرب .

(**وإن كان الجزاء جملة اسمية أو ماضيَّة**) بالتشديد منسوبة إلى الماضي (**غير متصرفة، أو بمعناه**) ماضياً بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع (**فلا بد حينئذٍ من قد ظاهرةً أو مقدرة، أو مضارعاً مقترناً بالسين، أو سوف، أو لن، أو ما**) ليكون نصًّا على

أو فعليَّةً إنشائيةً كالأمريّةِ، والنهيّيةِ، والاستفهاميّةِ، والدعائيّةِ، يجبُ دخولُ الفاءِ فيهِ.

نحو: إنْ ضربتَ فأنتَ مضروبٌ، ونحو: قوله تعالى:﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[آل عمران:٢٨]، ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[النساء:١٩]،﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦]، ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق:٦]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥] .....

عدم تأثير الأداة (أو) جملة (فعلية إنشائية كالجملة الأمرية) المنسوبة إلى الأمر (والنهيية) المنسوب إلى النهي (والاستفهامية) المنسوبة إلى الاستفهام (والدعائية) المنسوبة إلى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية (يجب دخول الفاء فيه) في الجزاء المذكور لربطه إلى الشرط لعدم تأثير الجازم فيه.

(نحو : إن ضربت فأنت مضروبٌ) مثال الاسمية (ونحو قوله تعالى :﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران:٢٨]) مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفة من الأفعال الناقصة، وهو ليس .

(﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[النساء:١٩]) مثال للماضية غير متصرفة أيضاً من الأفعال الناقصة، وهو عسى .

(﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦]) مثال للماضي الواقع جزاء بمعناه.

(﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق:٦]) مثال للمضارع الواقع جزاء مقترناً بالسين.

(﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]) مثال للمضارع الواقع جزاءً مقترناً بـ لن.

ونحو: إن ضربكَ زيدٌ فاضْربْهُ، أو فلا تضْربْهُ أو فهلْ تضربْهُ وإن تكرمني فيرحمُكَ اللهُ.

وإنْ كانَ مضارعاً بغيرها مثبتاً أو منفياً بلا فيجوزُ الفاءُ مع الرفعِ. وحذفُهُ مع الجزمِ، نحو: إنْ تضربْ أضربْ أو فأضْربُ أو لا أضربُ أو فلا أضربُ.

وأَمَّا المعمولُ بالتبعيَّةِ فخمسةٌ ولا يجوزُ تقديمُ شيءٍ على متبوعها .

(**ونحو : إن ضربك زيد فاضربهُ**) مثال للواقع جملة أمرية (**أو فلا تضربه**) مثال للواقع جملة نهيية (**أو فهل تضربه؟**) مثال للواقع استفهامية (**وإن تكرمني فيرحمك الله**) مثال للجزاء الواقع جملة دعائية .

(**وإن كان مضارعاً بغيرها**) مقارناً بغير المذكورات، وهي السين، وسوف، ولن، وما (**مثبتاً أو منفيًّا بلا ، فيجوز الفاء**) يجوز دخول الفاء فيه (**مع الرفع وحذفه**) حذف الفاء (**مع الجزم ، نحو : إن تضرب أضرب**) مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع المضارع (**أو لا أضرب**) بالجزم بدون الفاء، مثال للمنفي بلا (**أو فلا أضرب**) مثال للجزاء المرفوع المنفي بلا مع الفاء.

(**وأما المعمول بالتبعية**[1] **فخمسة**) لما فرغ المصنف من بيان المعمول بالأصالة شرع في بيان المعمول بالتبعية؛ وهي خمسة بالاستقراء: الصفة ، العطف بالحروف ، التأكيد ، البدل ، عطف البيان (**ولا يجوز تقديم شيء منها على متبوعها**) أي على متبوع كل من الخمسة في السعة، وأما في الضرورة الشعرية فيجوز فيه العطف، كقوله : عليك ورحمة الله والسلام.

---

(١) أي إعرابه يكون مثل إعراب متبوعه.

وعامِلُها عاملُ متبوعها وإعرابُها كإعرابِهِ.

الأوَّلُ الصفةُ: وهي تابعٌ يدلُ على معنىً في متبوعهِ مطلقاً، ويجوزُ تعدّدها، نحو: جاءني الرجلُ العالمُ الفاضلُ.

ويجوزُ وصفُ النكرةِ بالجملةِ الخبريةِ، ويلزمُ فيها الضميرُ، نحو: جاءني رجلٌ قامَ أبوهُ.

(**وعاملها**) عامل الخمسة : الصفة ، العطف بالحروف ، التأكيد ، البدل ، عطف البيان (**عامل متبوعها**) عند سيبويه، وأما عند الأخفش فعامل الصفة والتأكيد والبيان معنوي وعامل البدل نظير الأول لا نفسه، وأما عامل المعطوف فالجزم العاطف عند البعض [1].

(**وإعرابها كإعرابه**) وإعراب الخمسة فإعراب متبوعها لفظيًّا أو تقديراً أو محليًّا.

(**الأول**) النوع الأول من التوابع الخمسة (**الصفة : وهي تابع بدل**) بالهيئة المركبة مع متبوعه، دلالة تضمينه أو التزامية، صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية (**على معنى في متبوعه**) ولا يدل عليه المتبوع ، خرج به المعمول بالأصالة ، وخرج به كذلك جميع التوابع (**مطلقاً**) غير مقيد بزمان النسبة إليه [2].

(**ويجوز تعددها**) تعدد الصفة (**نحو : جاءني الرجل العالم الفاضل**) الحسيب النسيب .

(**ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية**) حقيقة أو حكماً، كالمعرف باللام للعهد الذهني (**بالجملة الخبرية**) لا الإنشائية، لأنها لا تقع صفة إلا بتأويل بعيد، أي يجوز أن يجعل الجملة الخبرية فعلية أو اسمية صفة لنكرة (**ويلزم فيها**) في الجملة الخبرية (**الضمير، نحو : جاءني رجلٌ قام أبوهُ**) فإن قام أبوه جملة فعلية خبرية وقعت صفة لرجل.

---

(١) انظر: نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (١٤٩).

(٢) انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٠٦)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (١٩٠-١٩١).

وقد يحذفُ لقرينةٍ ويوصفُ بحالِ الوصوفِ وبحالٍ متعلّقةٍ.

فالأوَّل يتبعهُ في التعريفِ والتنكيرِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ، وجاءتني امرأةٌ صالحةٌ.

والثَّاني في الأوَّلينْ فقط، نحو: جاءني رجالٌ راكبٌ غلامُهُمْ.

والمعرفةُ: ما وُضعَ لشيءٍ بعينهِ، والنكرةُ: ما وُضعَ لشيءٍ لا بعينهِ.

(**وقد يحذف**) الضمير جوازاً (**لقرينة ويوصف**) مرفوعه (**بحال الموصوف**) بحال نفسه (**وبحال متعلقه**) يوصف بوصف متعلقه .

(**فالأول**) الوصف بحال الموصوف (**يتبعه**) أي الموصوف في عشرة أمور توجد في كل تركيب، أربعة لاتحادهما في المعنى (**في التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث** [1]) والإعراب تركه حذراً من التكرار .

(**نحو : جاءني رجلٌ عالمٌ**) مثال لما يوجد فيه أربعة منها؛ وهي : النكرة، والإفراد، والتذكير، والرفع (**وجاءتني امرأةٌ صالحةٌ**) مثال لما وجد فيه التأنيث، والتنكير، والإفراد، والرفع .

(**والثاني**) النوع الثاني من الوصف وهو الوصف بحال المتعلق (**في الأولين فقط**) التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية " الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير،والتأنيث" (**نحو: جاءني رجال راكبٌ غلامهم**) وجد فيه التنكير والرفع، ولما توقف معرفة هذا لتبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، وسبق بيان غير الأولين في بحث الفاعل، أراد أن بينهما فقال (**والمعرفة** [2]) اسم (**وضع**) جزئيًا أو كليًا (**بشيء**) ملتبساً (**بعينه**) بذاته المعينة من حيث أنه معين .

(**والنكرة ما وضع لشيء لا يعينه**) غير معين.

---

(١) انظر : امتحان الأذكياء للبركة (٩٢).

(٢) المعرفة : اسم يدل على شيء معين معروف، وتأتي في الكلام على سبعة أنواع؛ وهي: الضمير ، اسم العلم ، اسم الإشارة ، الاسم الموصول ، المعرف بـ أل ، المعرف بالإضافة إلى معرفة ، المعرف بالنداء .

والمعرفةُ ستةُ أنواعٍ:

النوعُ الأوَّلُ المضمراتُ: وهي أَربعةُ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: مرفوعٌ متصلٌ، وقدْ سبَقَ.

والقسمُ الثَّاني: مرفوعٌ منفصلٌ وَهوَ: هو ،وهي، هما، هم، هُنَّ، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتنَّ، أنا، نحنُ.

والقسمُ الثَّالثُ: مشتركٌ بين منصوبٍ متصلٍ ومجرورٍ متصلٍ.

نحو: ضربه، ضربها، ضربهما، ضربهم، ضربهنّ، ضربكَ، ضربكِ، ضربكما، ضربكُم، ضربكنّ، ضربني، ضربنا، ونحو له، لها، لهما، لهنَّ، لكَ، لكِ، لكما، لكنَّ، لي، لنا.

(والمعرفة ستة أنواع):

(النوع الأول: المضمرات؛ وهي أربعة أقسام) بالنظر إلى ما قبله وإلى إعرابه.

(القسم الأول : مرفوع متصل) وهذا ما وقع فاعلاً أو نائب فاعل.

(القسم الثاني : مرفوع منفصل؛ وهو : هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، أنا ، نحن).

(والقسم الثالث: مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما، فإن تعين كونه جار فمجرور، وإن ناصباً فمنصوب (نحو : ضربه، ضربها، ضربهما، ضربهم، ضربهن) هذا مثال للضمير المنصوب المتصل الغائب والغائبة (ضربكَ) بالفتح (ضربكِ) بالكسر (ضربكما ، ضربكم ، ضربكن) للمخاطب والمخاطبة (ضربني، ضربنا) للمتكلمين (ونحو له) هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلاً إلى الجار من لم (لها، لهما، لهنَّ، لكَ، لكِ، لكما، لكنَّ، لي، لنا).

والقسمُ الرابعُ: منصوبٌ منفصلٌ، وهو: إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهنَّ، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنَّ، إيايَ، إيانا.

والنوعُ الثَّاني: العَلَمُ، وهو قسمان: علمُ شخصٍ، نحو: زيد. وعلمُ جنسٍ، نحو: أسامةَ وسبحانَ.

والنوعُ الثَّالثُ: أسماءُ الإشارةِ، .....

(**والقسم الرابع : منصوب منفصل؛ وهو : إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن ، إياكَ ، إياكِ ، إياكما ، إياكنّ ، إياي ، إيانا**).

(**النوع الثاني**) من الأنواع الستة للمعرفة (**العلم**) وهو ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضعٍ واحدٍ [1].

(**وهو قسمان : علم شخص**) جزئي؛ وهو ما وضع لشخص واحد، أي وضع لشخص مخصوص (**نحو : زيد**).

الثاني (**علمُ جنس**) وهو ما وضع لأمر كلي عيناً أو معنى (**نحو: أسامة**) علم جنس الأسد ، والفرق بينه وبين اسم الجنس كالأسد أنهما موضوعان لمفهوم الأسد، لكن أسامة موضوعة له باعتبار تعينه لتشخصه في الذهن، والأسد باعتبار كليته وعدم تشخصه لمعنى.

(**وسبحان**) علم التسبيح بمعنى التنزيه .

(**والنوع الثالث**) من أنواع المعرفة الستة (**أسماء الإشارة**) وهي في الاصطلاح: ما تدل على معين بواسطة إشارة حسيّة ، وهي حقيقة في الحسية الحاضرة، ومعنوية في غيرها .

---

(١) وهكذا عرفه ابن الحاجب في الكافية (٦٥).

وهي: ذا للمذكرِ، ولمثناهُ: ذان وذين، وللمؤنث تا وذي وتي وته وذه وتهى وذهى، ولمثناه: تان وتين. ولجمعهما أُولاءِ مدًّا وقصراً.

ويلحقُ أوائلها حرفُ التنبيهِ، نحو: هذا، ويتصل بأواخرها كافُ الخطابِ، فيقالُ: ذاكَ، ذاكِ، ذاكما، ذاكم، ذاكنَّ، وكذا، البواقي.

ويجمعُ بينهما، نحو: هذاكَ، ويقال: تلكَ وأولالكَ وذانّكَ وتانّكَ مشدَّدتين للبعيدِ، وأمّا ثمةَ وهَنا وههنا وهنّا وهنالك فللمكانِ خاصّةً.

(وهي : ذا: للمذكرة، ولمثناه: ذان، وذين ، وللمؤنث: تاء، وذي) للمؤنث (وتي) بقلب الألف ياء، مبالغة في الفرق (وته، وذه) بقلب ألف تا وذا هاء ساكنة ، ويجوز كسره بلا ياء (وتهي وذهي) وهذان بوصل الياء (ولمثناة) المؤنث (تان، وتين) الرفع وحالتي النصب والجر (ولجمعها) لجمع المذكر والمؤنث (أولاءِ مدًّا وقصراً) أي بالهمزة بعد الألف أو عدمها .

(ويلحق أوائلها) أوائل أسماء الإشارة (حرف التنبيه) وهي لفظ ها (نحو : هذا) كما (ويتصل بأواخرها كاف الخطاب) حرف كاف تدل على الخطاب ليدل على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث (فيقال: ذاكَ) للمخاطب المفرد المذكر (وذاكِ) بالكسر للمفرد المؤنث (ذاكما) للتثنية (ذاكم) للجمع المذكر السالم (ذاكن) للجمع المؤنث (وكذا البواقي) مثل ما ذكر، إذ لفظ ذا تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره من ذان أو لاء وتا وتا ونا الخ .

(ويجمع بينهما) بين حرف التنبيه وحرف الخطاب، لعدم المانع عن اجتماعهما، وإفادة كل معنى لا يفيد الآخر (نحو: هذاك) كما يفرد أحدهما من الآخر، نحو : هذا، وذاك (ويقال : تلك، وأولئك، وذانّك، وتانّك مشددتين) النون حال كونها (للبعيد ، وأما ثمة، وهنا، وههنا، وهنّا، وهنالك فللمكان خاصة).

والنوعُ الرابعُ الموصولُ: ولابدَّ لهُ من صلةٍ جملةٍ خبريّةٍ معلومَةٍ للسامعِ فيها ضميرٌ عائدٌ إلى الموصول.

ويجوزُ حذفهُ عندَ قرينةٍ وهوَ الّذي للواحدِ ولمثناه اللّذانِ والّذين ولجمعهِ اللّذين في الأحوالِ الثلاثِ.

والّتي للواحدةِ، ولمثناها اللّتانِ واللّتيْن ولجمعها اللواتي واللاّتي واللاءِ واللاي واللائي واللاتِ واللوائي. وذا بعدَ ما للاستفهاميّةِ. ومن وما وأيٌّ وأيةُ.

والألفُ واللاّمُ في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الّذي أو التي.

(**والنوع الرابع**) النوع الرابع من الأنواع الستة للمعرفة (**الموصول** [1]) لغيره (**ولا بد له من صلة**) ليكون بها معرفة (**جملة خبرية معلومة للسامع**) تسمى صلة الموصول (**فيها ضمير عائد إلى الموصول**) ويسمى العائد للربط به .

(**ويجوز حذفه**) ذلك الضمير (**عند قرينة**) عند وجود قرينة (**وهو : الذي للواحد ، ولمثناه اللذان**) في حالة الرفع (**والذين**) في حالة النصب والجر (**ولجمعه: اللذين في الأحوال الثلاث**) الرفع والنصب والجر (**والتي للواحدة ، ولمثناها اللتان**) في حالة الرفع (**واللتين**) في حالة النصب والجر (**ولجمعها**) لجمع المؤنث ستة كلمات؛ هي : (**اللواتي، واللاتي، واللاءِ ، واللأي ، واللأتي، واللاتِ، واللوائي**) واللواتي واللوائي لجمع الجمع.

(**وذا**) أحد الموصول لفظ ذا (**بعد ما للاستفهام**) (**ومن**) لذوي العلم (**وما**) لغير ذوي العلم غالباً (**وأي**) للمذكر (**وأية**) للمؤنث (**والألف واللام**) مجموعها الواقعة (**في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي**) في المذكر (**أو التي**) في المؤنث .

---

(١) الموصول في الاصطلاح: هو ما لا يصير جزءاً إلا بجملة خبرية وعائد، أو : هو اسم معرفة يدل على معين بقرينة أو بواسطة جملة تذكر بعده، وهذه الجملة تسمى: صلة الموصول، ويجب أن تشتمل على ضمير يعود على اسم الموصول، يسمّى : العائد.

والنوعُ الخامسُ المعرفُ باللَّامِ: سواءٌ كانَ للعهدِ، نحو: جاءني رجلٌ فأكرمْتُ الرجلَ.

(والنوع الخامس) من الأنواع الستة للمعرفة **(المعرف باللام [1]، سواء كان للعهد)** الخارجي[2] على ما هو متبادر عند الإطلاق **(نحو: جاء في رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ)** مثال للعهد.

---

(١) لام التعريف (الْ) على وزن هل، وهي على ثلاثة أوجه:

الأول: كونها اسم موصول بمعنى الذي.

الثاني: كونها حرف تعريف.

الثالث: كونها زائدة، وهي :

١ - زائدة لازمة.

٢ - زائدة غير لازمة.

واعلم أن في حرف التعريف باعتبار الموضوع ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الإمام الخليل: أن حرف التعريف الـ بكمالها كسهل.

الثاني: مذهب الإمام سيبويه، واتبعه ابن الحاجب: أن حرف التعريف هي اللام الساكنة وحدها.

الثالث: مذهب الإمام المبرد: أن حرف التعريف هو الهمزة وحدها.

واعلم أيضاً أن لحرف التعريف بحسب الموضوع له ستة مذاهب.

انظر تفصيل ذلك في الحاشية الجديدة على شرح العصام على الفريدة للعلامة خليل أفندي الفلبوي (١/ ٣١-٣٤)، امتحان الأذكياء للبركوي (٤ ، ١١٩).

ومذهب النحاة في اللام أنها موضوعة للمعاني الأربعة بالاشتراك اللفظي: العهد الخارجي، والجنس، والعهد الذهني، والاستغراق.

قال العلامة الفاضل العصام في الأطول شرح تلخيص المفتاح:" إنه اشتهر فيما بين النحاة أن لام التعريف يكون للعهد الخارجي، ولتعريف الجنس، وللعهد الذهني، وللاستغراق".

الحاشية الجديدة على شرح العصام على الفريدة : خليل أفندي الفلبوي (١/ ٣٤).

(٢) اعلم أن لام العهد الخارجي ثمانية أنواع:

١ - الصريح، ٢ - الضمني، ٣ - التقديري، ٤ - الحضوري.

وكل من هذه الأنواع إما نوعي إن كان المعهود نوع، أو شخصي إن كان المعهود شخصي.

أو للجنسِ، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأةِ. وبحرفِ النداءِ إذا قصدَ بهِ معين، نحو: يا رجلُ.

والنوعُ السادسُ: المضافُ إلى أحدِ هذهِ الخمسةِ إضافةً معنويةً، نحو: غلامُ زيدٍ.

(**أو للجنس** [1]) إذا أشير بها إلى مفهوم مدخولها من حيث هو هو، فيسمى لام الحقيقة ولام الماهية (**نحو: الرجل خير من المرأة**) مثال للجنس، أي جنس الرجل خير من جنس المرأة من حيث وجوده في ضمن بعض الأفراد بلا تعيين في الخارج، بل في الذهن .

(**وبحرف النداء**) معطوف على قوله باللام، أي النوع الخامس المعرف باللام والمعرف بحرف النداء ، لكن لا مطلقاً، بل (**إذا قصد به معين؛ نحو : يا رجل**) فإذا لم يقصد معين يكون نكرة، نحو : يا رجلاً .

(**والنوع السادس**) من الأنواع الستة للمعرفة (**المضاف إلى أحد هذه الخمسة**) بالذات أو بالواسطة مما يصح الإضافة (**إضافة معنوية**) لا لفظية، فإنها لا تفيد التعريف (**نحو : غلامَ زيدٍ**) مثال للإضافة بالذات، وأما الواسطة فنحو : غلام أبُ زيدٍ أو فرس غلام أب زيد.

---

(١) إن لام الجنس على قسمين:

الأول (مشهور): وهو الذي يشير بها إلى مفهوم مدخولها من حيث هو هو، أي من غير اعتبار الأفراد، كما في المعرفات.

الثاني (غير مشهور): وهو الذي يشير بها إلى مفهوم مدخولها من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً من غير تعرض لبيان كميتها، لا كلاً ولا بعضاً، كما فقي قولنا: الرجل خير من المرأة، لأن الخيرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو، بل من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً، وليس المراد أن كل رجل خير من المرأة، لأنه ظاهر البطلان.

قال الفاضل الكلنبوي في البرهان:"لكن أكثرهم أدرجوا هذا القسم (الغير مشهور) في المشهور، وكذا مثلوا لام الجنس بهذا القول".

الحاشية الجديدة على شرح العصام على الفريدة للعلامة خليل أفندي الفلبوي (١/ ٣٥).

والثَّاني العطف بالحروف: وهو توابعٌ يتوسط بينهُ وبينَ متبوعهِ أَحدُ الحروفِ العشرةِ.

وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وحتّى، وأوْ، وأَمَّا، وأمْ، ولا، وبلْ، ولكنْ.

(**والثاني**) الثاني من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية[1] (**العطف بالحروف** [2]) إنما قيده بالحروف احترازاً عن عطف البيان[3] (**وهو تابع**) غير الصفة والتأكيد والبدل (**متوسط بينه وبين متبوعه**) أي يتوسط التابع بين المعطوف -التابع- ومتبوعه (**أحد الحروف العشرة** [4]) حروف العطف، والتي وضعت لمجرد العطف.

(**وهي : الواو**) للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه دون التقيد بالزمن أو ترتيب (**والفاء**) للجمع بين الترتيب والتعقيب بلا مهلة ولا تراخي (**وثم**) للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخي (**وحتى**) للجمع مع الترتيب بمهلة، والفرق بينها وبين ثمَّ أنَّ مهلتها أقل من مهلة ثم (**وأو وأما وأم**) وهي لأحد الأمرين، أو لأمور مبهمة غير معنية عند المتكلم (**ولا**) وهي لنفي ما أوجب الأول، نحو : جاءني زيد لا عمرو (**وبل**) للإضراب، وتقع بعد النفي والإثبات (**ولكن**) وهي لعطف المفرد أو الجملة، وإثبات لحكم إلى ما بعده بعد النفي في المفرد ، وللإثبات بعد النفي، وبالعكس في الجملة.

---

(١) أي إعرابه يكون مثل إعراب متبوعه.

(٢) وهي: الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أمّا، أم، إمّا، بل، لكن.

(٣) النوع الخامس من التوابع الخمسة.

(٤) وحروف العطف قسمان:

القسم الأول: وهي التي تجعل المعطوف مشتركاً مع المعطوف عليه في اللفظ والحكم، وهي: الواو، ثمَّ، الفاء، حتى، أمْ، أو.

القسم الثاني: وهي التي تجعل المعطوف مشتركاً مع المعطوف عليه في اللفظ فقط، وهي: بل، لا، لكن.

وإذا عُطِفَ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ يجبُ تأكيدهُ بمنفصلٍ، نحو: ضربتُ أنا وزيدٌ.

إلَّا أن يقعَ فصلٌ فيجوزُ تركهُ، نحو: ضربتُ اليومَ وزيدٌ.

وإذا عُطفَ على الضمير المجرورِ أُعيدَ الخافضُ، نحو: مررتُ بكَ وبزيدٍ، والمالُ بيني وبينكَ. والمعطوفُ في حكمِ المعطوفِ عليهِ فيما يجبُ ويمتنعُ لهُ.

ويجوزُ عطفُ شيئينِ بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملٍ واحدٍ بالاتفاقِ، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً.

(**وإذا عطف**) بالحروف ووقع العطف (**على الضمير المرفوع المتصل**) ظاهراً أو مستتراً (**يجب تأكيده بمنفصل، نحو : ضربتُ أنا وزيدٌ**) مثال للظاهر، وأما مثال المستتر فنحو : زيد ضرب هو وغلامه.

(**إلا أن يقع**) بين المعطوف والمعطوف عليه ولو بعد العطف، نحو: ما أشركنا ولا آباؤنا (**فيجوز تركه**) التأكيد بلا قبح مع جواز إتيانه، لأنه حينئذٍ يطول الكلام فيحسن الاختصار (**نحو: ضربت اليوم وزيد**).

(**وإذا عطف**) إذا أريد العطف (**على ضمير المجرور أعيد الخافضُ**) وجب إعادة الجار الذي في المعطوف، حرف كان أو اسماً (**نحو : مررت بك وبزيدٍ**) مثال لإعادة لحرف الجر (**والمال بيني وبينك**) إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد، فلا يتصور عطف المضاف، فأريد عطفه على الياء المتكلم المضاف إليه في بيني، فأعيد الباء في الأول، ولفظ بين في الثاني (**والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له**) من الأحوال العارضة له بالنظر إلى الغير أو مع نفسه.

(**ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق**) لأن قيام الواحد مقام الآخر هو الأصل والمعقول (**نحو : ضرب زيد عمراً وبكر خالداً**) عطف

ولا يجوزُ على معمولَيْ عاملينِ إلاّ عندَ تقديمْ الجارِ على رأي، نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ.

والثَّالثُ التأكيدُ: وهو قسمانِ:

لفظيٌّ: وهو تكريرُ اللفظِ الأوّلِ أَو مرادِفُهِ في الضميرِ المتصلِ .

بحرف واحد وهو الواو، كلمة بكر على زيد، وكلمة خالد على عمر، وهم معمولان لعامل واحد، وهو ضرب.

(**ولا يجوز على معمولي عاملين**) مختلفين، إذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما (**إلا عند تقدم الجار**) الذي هو أحدهما (**على رأي**) رأي الأكثرية منهم : الكسائي والفراء والزجاج والأخفش[1] (**نحو : في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ**) الحجرةِ بالجر معطوف على الدار المجرورة بـ في، وقوله عمروٌ بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوي، وهذا عطف شيئين بحرف واحد على معمولي العاملين المختلفين .

(**والثالث**) التابع الثالث من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية (**التأكيد**) أو التوكيد، وهو في اللغة التقرير، وفي الاصطلاح : ما يقرر أمر المتبوع لدفع توهم المجاز أو الغلط أو عدم الشمول، ويجب أن يكون معرفة (**وهو قسمان: لفظي، وهو تكرير اللفظ الأول**) بعينه أو بموازنة مع اتفاقها في الحرف الأخير (**أو مرادفه**[2]) فالتأكيد اللفظي نوعان : أحدهما مكرر اللفظ الأول، والثاني مرادف اللفظ الأول ، أو أحدهما تكرير اللفظ الأول، والثاني ذكر مرادف اللفظ الأول (**في الضمير المتصل**) صفة للمرادف، أي المرادف الواقع في الضمير.

---

(١) فالمشهور عند سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وابن هشام. مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (٢/ ١٣١).

(٢) قال البركوي في الامتحان:"التأكيد لفظي، لو كرر الأول -أي المتبوع- إما بعينه أو بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير، نحو: حسن بسن، أو أتى بمرادفه". امتحان الأذكياء (٩٦).

ويجري في الألفاظِ كُلّها، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ وضربتَ أنتَ وضربَ ضربَ زيدٌ وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ.

ومعنويٌّ مخصوصٌ بالمعارفِ وهوَ نَفْسهُ وعَينُهُ وكلاهما وكلتاهما وكُلُّهُ وأَجمَعُ وأَكتَعُ وأبتَعُ وأَبصَعُ وهذه الثلاثةُ أَتباعٌ لا جمعٌ ولا يتقدمُ عليهِ ولا يذكرُ بدونهِ في الفَصيحِ.

(**ويجري**) التكرير اللفظي (**في الألفاظ كلها**) أسماءً أو أفعالاً حروفاً، مفردات أو مركبات [1] (**نحو : جاءني زيدٌ زيدٌ**) مثال للتأكيد اللفظي (**وضربتَ أنتَ**) مثال للتأكيد اللفظي الذي هو مرادف اللفظ الأول (**وضربَ ضربَ زيدٌ**) مثال للفعل الذي يكون مكرراً (**وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ**) مثال للجملة المكررة التي يقالها التأكيد .

(**ومعنوي**) أي النوع الثاني التأكيد النوعي، وهو (**مخصوص بالمعارف**) من الأسماء لا يكون متبوعه إلا معرفة لا يجري كاللفظي في الألفاظ كلها باتفاق البصريين، وأما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين إذا كانت معلومة القدر (**وهو**) التأكيد المعنوي (**نفسه وعينه**) لفظهما، وهما بمعنى ذاته (**وكلاهما**) لفظ للمذكر (**وكلتاهما**) لفظ المؤنث يؤكد بها المثنى لكونهما مثنى المعنى (**وكله**) لفظ كله (**وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع**).

وإنَّ (**هذه الثلاثة**) الأخيرة : أكتع وأبتع وأبصع (**اتباع**) جمع بتعَ بالفتح لا جمع تابع ، يؤكد بها الواحد والجمع (**لا جمع**) أي الاتباع (**ولا تقدم**) هذه الثلاثة (**عليه**) على الجمع (**ولا تذكر**) الثلاثة (**بدونه**) بدون أتبع (**في**) الاستعمال (**الفصيح**) وتذكر في غيره بدونه.

---

(١) انظر: الكافية لابن الحاجب (٤٩-٥٠)، وحاشية عبد الحكيم السيلكوني على حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (٢٩٨)، وحاشية عبد الغفور على الجامي (٩٠).

وإذا أُكِدَ المرفوعُ المتصلُ بالنفسِ والعينِ أُكِّدَ أولاً بمنفصلٍ، نحو: زيدٌ ضربَ هو نَفسهُ أو عينهُ.

والرابعُ البدلُ: وهو المقصودُ بالنسبةِ دونَه.

وأقسامهُ أربعةٌ:

(**وإذا أكد المرفوعُ المتصل بالنفس والعين**) أي بأحدهما (**أكد أولاً بمنفصل**) وجوباً دفعاً للبس بالفاعل (**نحو : زيدٌ ضربَ هو نفسه أو عينه**) فنفسه في هذا المثال وقع تأكيداً معنويًّا للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع إلى زيد، فأكد أولاً بالضمير المنفصل هو .

(**والرابع**) التابع الرابع من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية (**البدل** [1]) وهو في اللغة : الخلف عن الشيء والمناسبة الظاهرة (**وهو**) في الاصطلاح (**المقصود بالنسبة**) عدل المصنف رحمه الله عما في الكافية [2]، وهو ما نسب إلى المتبوع لاحتياجه إلى تكلف، كما أشار المولى جامي [3].

والمقصود بالنسبة : أي المقصود سبب النسبة، فالباء للسببية (**دونه**) دون المتبوع، أي لا تكون النسبة إلى المتبوع المقصود، فضمير دونه الراجع إلى المتبوع، فخرج ما عدا العطف بحرف الإضراب، وقيل: يخرج هو أيضاً لأن متبوعه مقصوده المتكلم ابتداءً.

(**وأقسامه أربعة**) بالاستقراء.

---

(١) هو التابع المقصود بلا واسطة (حرف) بينه وبين متبوعه.

(٢) قال ابن الحاجب:" البدل تابعٌ مقصودٌ بما نسبَ إلى المتبوع دونه". الكافية لابن الحاجب (٥١)، حاشية الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٢٣-٢٢٤).

(٣) انظر: حاشية عبد الحكيم السيلكوني على حاشية عبد الغفار على الجامي (٣٠١)، وحاشية عبد الغفور على الجامي (١٩٣).

بدلُ الكلِّ من الكلِّ إنْ صدقا على واحدٍ، نحو: جاءني زيدٌ أخوكَ.

وبدلُ البعضِ من الكلِّ إنْ كانَ جزءَ المبدلِ منهُ، نحو: ضربتُ زيداً رأسَهُ.

وبدلُ الاشتمالِ إنْ كان بينهما تَعلُّقٌ بغيرِهما بحيثُ ينتظرُ النفسُ بعدَ ذكرِ الأوَّلِ وتتشوقُ إلى الثاني، نحو: سَلِبَ زيدٌ ثوبُهُ.

وبدلُ الغلطِ إنْ كانَ ذكرُ المبدَلِ منهُ غلطاً.....

الأول (**بدل الكل** [1]) هو الكل (**من الكل**) وهو المبدل منه (**أن صدقا**) البدل والمبدل منه الكلان (**على**) شيء (**واحد**) ولم يكونا مترادفين أو متساويين (**نحو : جاءني زيدٌ أخوك**) فإن زيداً وأخوك صدقا على شخص واحد ، والمعتبر في بدل الكل اصطلاحاً صدقهما على معنى واحد.

والثاني (**بدل البعض من الكل**) وهو (**إن كان**) مدلول المبدل (**جزء المبدل منه**) جزء من مدلول المبدل منه في الخارج (**نحو : ضربت زيداً رأسه**).

والنوع الثالث (**بدل الاشتمال**) بدل مُسبب غالباً عن اشتمال أحد المبدلين -أي المبدل والمبدل منه- على الآخر (**إن كان بينهما تعلق**) مناسبة، أي اتصال معنوي (**بغيرهما**) بغير الكلية والجزئية (**بحيث تنتظر النفس**) نفس السامع (**بعد ذكر الأول**) وهو المبدل منه (**وتتشوق إلى الثاني**) وهو المبدل (**نحو : سلب زيد ثوبه**) فإن قيل: سلب زيد، ينتظر السامع ويتشوق إلى ذكر ما سلب منه .

والنوع الرابع (**بدل الغلط**) بدل بسبب غلط المتكلم، وهو (**إن كان ذكر المبدل منه غلطاً**) صريحاً أو غيره، وهو ثلاثة أقسام: بدل يذكر المبدل منه بقصد، ثم يترك ويرتقي إلى الأعلى، نحو: هند بدر شمس، وغلط صريح، وهو إذا أراده المبدل فسبق

---

(١) وسماه ابن مالك بدل المطابق.

انظر: شرح مغني الجابردي للميلاني (٣٧)، الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٢٤).

نحو: رأيتُ رجلاً حماراً. ولا يقعُ في كلامِ الفصحاءِ بل يوردونهُ بِبَلْ.

ويجبُ وصفُ النكرةُ من المعرفةِ بَدَلَ الكلِّ، نحو قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق:١٥-١٦].

وَلا يبدَلُ الظاهرُ من المضمرِ بَدَلَ الكلِّ إلاَّ من الغائبِ، نحو: ضربته زيداً.

اللسان إلى المبدل منه؛ نحو: ضربت رجلاً حماراً، وغلط نسيان: وهو نسيان البدل وذكر المبدل منه، ثم تذكره فيتدارك، نحو: رأيت زيداً عمراً (**نحو: ضربت رجلاً حماراً، ولا يقع في كلام الفصحاء**) أي القسمين الآخرين (**بل يوردونه ببل**) لا يقع قصداً في كلام الفصحاء، وإن وقع نسياناً فإنه يورودنه بلفظ بل الإضرابية على طريق العطف.

(**ويجب وصف النكرة**) المحضة المبدلة (**من المعرفة**) فيه إشارة إلى أنه لا يلزم أن يطابق المبدل منه تعريفاً وتنكيراً كما في الوصف، نحو: جاءتني رجل غلام زيد.

(**بدل الكل**) يعني إذا أريد أن يجعل النكرة المحضة بدلاً من المعرفة بدل الكل من أقسام البدل يجب توصيف تلك النكرة بصفة (**نحو قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾** [العلق:١٥-١٦]) أبدلت بعد التوصيف.

(**ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل إلا من الغائب**) من ضمير الغائب (**نحو: ضربتهُ زيداً**) فإن زيداً اسم ظاهر جعل بدل من الضمير الغائب في ضربته.

والخَامسُ عطفُ البيانِ: وهوَ تابعٌ جيءَ بهِ لإيضاحِ متبوعهِ ولا يدلَّ على معنىً فيهِ، نحو: أَقْسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمرَ.

فمجموعُ ما ذكرنا من المعمولات ثلاثونَ.

(**والخامس**) التابع الخامس والأخير من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية (**عطف البيان : وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعة**) أي ذكره تحصيل الإيضاح في متبوعه، وقد خرجت بهذا القيد التوابع الأربعة السابقة، ودخلت فيه الصفة الكاشفة، فإنها جيء بها أيضاً لإيضاح متبوعها، ولكنها خرجت بقوله (**ولا بدل على معنى فيه**[1]) في متبوعه، لأن الصفة الكاشفة مقصودة في الدلالة على معنى في متبوعه مع الإيضاح، وليس هذا في عطف البيان [2] (**نحو : أقسم بالله أبو حفص عمرَ**) وهو قول أعرابي في حق أمير المؤمنين عمر رضي الله ، وفيه أبو حفص كناية .

(**فمجموع ما ذكرنا**) من المعمولات (**ثلاثون**) وأما ما ذكره ابن الحاجب فستة وعشرون[3]، زاد المصنف - رحمه الله تعالى - اسم باب كان، والمضارع الخالي عن النواصب والجوازم ، وزاد في المنصوب المضارع المنصوب، وذكره بعد المجرور والمجزوم.

---

(١) الفرق بين عطف البيان وعطف التفسير: أن الأول يرفع الاحتمال، والثاني يرفع الإبهام.

(٢) والفرق بين عطف البيان والبدل من حيث اللفظ يظهر في: يا هذا أزيدٌ بالتنوين مرفوعاً ومنصوباً إذ جعل عطف بيان، وبالضم إذ جعل بدلاً. ذكره المصنف في امتحان الأذكياء (٩٩).

(٣) انظر: الكافية لابن الحاجب (١-٥٢).